MAKING EDUCATION ILLEGAL

جعل التعليم محظورا

Students from the Gaza Strip: Israeli restrictions and international reactions

في جامعات الضفة الغربية – طلبة قطاع غزة – القيود الإسرائيلية والردود الدولية

SPC
LA
1444
.G39
P3712
1995
BZU

A special report by Nigel Parry for the Human Rights Action Project

تقرير خاص أعده نايجل باري لمشروع حقوق الانسان التابع لمكتب العلاقات العامة – جامعة بيرزيت

Translated into Arabic by Ibrahim Sa'adeh, Birzeit University

ترجمة: ابراهيم سعادة – جامعة بيرزيت

April 1995 نيسان ١٩٩٥

Digitized by Birzeit University Library

توضيح بخصوص حقوق النشر

يهدف هذا التقرير وبشكل مباشر الى توضيح وعرض وضع طلبة قطاع غزة لأكبر عدد ممكن من الجماهير . ولهذا السبب فانه لا يوجد حقوق للنشر على التصوير والاقتباسات ، أو إعادة تركيب أجزاء التقرير .

كذلك فان أي استخدام لأي من مواد هذا التقرير ، عليها أن تكون معرّفة وموثّقة ، وعليه ، فان إعادة تركيب جزء كبير من أجزاء التقرير يتطلب من الناشر الاتصال بمشروع حقوق الانسان في جامعة بيرزيت أولا ، وقبل القيام بذلك ، يمكن الحصول على عنوان مشروع حقوق الانسان من قائمة المحتويات في هذا التقرير .

Digitized by Birzeit University Library

C.3 Arc 98235
324

جعل التعليم محظورا

طلاب قطاع غزة : القيود الاسرائيلية وردود الفعل الدولية

مقدمة

مقتطفات من هدف الدراسة ٢

توطئة ٤

القوى

جذور المشكلة ٦

اللامسؤولية واللاتماثل في نظام التصاريح ٨

إغلاق مؤقت أم دائم لقطاع غزة ١١

" قسم الوفاء " و "حقل التجارب " ١٣

التأثيرات

التكلفة الاكاديمية والانسانية ١٦

الوضع الاقتصادي في غزة ١٧

محاولات يائسة أو متهورة ١٨

مصير طلاب غزّيين يدرسون بدون تصاريح ١٩

خلف الاحداث

الرؤية الاسرائيلية لغزة وابنائها ٢٦

تجزيء الضفة الغربية وقطاع غزة ٢٨

تحمل المسؤولية

تضليل عالمي ٣١

نداء لتدخل دولي عاجل ٣٨

المراجع والهوامش ٤١

الملاحق ٤٦

SRC
LA
144
.39
3712
996
Z4
مكتبة جامعة بيرزيت
050777
BIRZEIT UNIVERSITY LIBRARY
53987
Digitized by Birzeit University Library

مقدمة

مقتطفات من هدف الدراسة

منذ ان بدأت أقدم جامعة فلسطينية - جامعة بيرزيت - باعطاء أول شهادة لها عام ١٩٧٦ ، عملت على فتح باب التعليم أمام جميع قطاعات الشباب الفلسطيني ، ذكورا واناثا ، اللاجئين ، والفقراء والاغنياء من جميع المناطق المحتلة . ومع نمو الجامعات عملت هذه الاخيرة على أداء مهمات ضرورية وحيوية لتنمية المجتمع الفلسطيني كالحوار بين مختلف الحركات الاجتماعية والسياسية والاحترام المتبادل وممارسة المبادئ الديموقراطية في الانتخابات الطلابية ايضا .

إن المشاكل التي تواجه الطلبة والعاملين في مجالات الدراسة والعمل في مؤسسات التعليم العالي في الضفة الغربية المحتلة ، ليست جديدة . فالطلاب تحديدا، واجهوا مشاكل خاصة وفريدة من نوعها . وفي السنوات الاخيرة وجدوا أنفسهم منغمسين في نظام تصاريح اعتباطي منهك حتى يتمكنوا من الوصول الى جامعاتهم ، وهذا يمكن رؤيته من خلال فرض الغرامات المالية الضخمة ، المضايقات المستمرة ، الاحتجاز ، ويصل الامر احيانا الى التعذيب .

ومن المعلوم ان هناك ثمانية آلاف (٨٠٠٠) طالب ينهون المرحلة الثانوية سنويا في قطاع غزة(١). في حين يتوفر العديد من المقاعد الدراسية في الضفة الغربية ، فان القدرة الاستيعابية المتوفرة في جامعات قطاع غزة هي ٣٨٤٠ مقعدا في الجامعة الاسلامية(٢) و ٢٤٠٧مقاعد في جامعة الازهر(٣) و ٧٦٣ طالبا مسجلين في جامعة القدس المفتوحة - منطقة غزة(٤). كذلك فان من الـ ١٣٠٠طالب من قطاع غزة المسجلين في مؤسسات الضفة الغربية هناك ٨٥٦ منهم في الستة جامعات(٥) . ان ذلك يشير الى حقيقة مفادها ان التعليم خارج قطاع غزة قد اصبح حاجة ملحة اكثر من كونه للترفيه والبذخ .

في شهر آذار ١٩٩٣ قامت السلطات الاسرائيلية باغلاق المناطق المحتلة ، مانعين بذلك مواطنيها من الدخول الى القدس او أي منطقة اخرى غير المقيمين بها .

Digitized by Birzeit University Library

لقد كان لتوقيع اتفاق المبادئ للمرحلة الانتقالية للحكم الذاتي[٦] في واشنطن في ١٣ ايلول ١٩٩٣، أثر هام في عقد الآمال بازالة أو تحسين قيود السفر لطلاب قطاع غزة الـ ١٣٠٠ الذين يدرسون في مؤسسات الضفة الغربية المختلفة ، إلا أنه وبعد سنة من توقيع الاتفاق ، يظهر ان القيود الاسرائيلية لم تتحسن ولكنها اصبحت أسوأ من ذلك بكثير .

وقد تعزّز وتقوّى نظام التصاريح الذي شكل الدافع لاغلاق قطاع غزة في آذار ١٩٩٣ بعد مجزرة الحرم الابراهيمي في ٢٥شباط ١٩٩٤ ، وهذا أدّى الى استمرار منع الفلسطينيين من الدخول سواء كان للقدس أو للتنقل بين قطاع غزة والضفة الغربية .

ان الهدف من هذا التقرير هو اعطاء مقدمة تفصيلية عن المشاكل التي يواجهها طلاب قطاع غزة، ونخص بالذكر، الأسباب التي تشكل سدا أمام التحاقهم بالتعليم والنتائج المأساوية المترتبة على ذلك. فكل ما نطرحه هنا موثّق ومزوّد بحالات دراسة وشواهد إحصائية تؤكد ذلك ، منها ملحقين يحتويان على وثائق سفر وتصاريح أصدرت لطلاب القطاع ، واتصالات مع شخصيات اسرائيلية واجنبية . والجدير بالذكر ان التركيز في هذا التقرير كان على طلاب قطاع غزة في جامعة بيرزيت ، وهذا لايعني أننا أهملنا طلبة آخرين في مؤسسات تعليمية أخرى في الضفة الغربية .

أفردنا ايضا في هذا التقرير اقسام مختلفة للحكومة العسكرية الاسرائيلية في المناطق المحتلة العاملين على ابقاء هذا التمييز بنظام التصاريح المعتمد ، وردود فعلهم على النضال المشروع برفع القضايا الى محكمة العدل العليا الاسرائيلية وغير ذلك من الاساليب المتاحة . ونستعرض ايضا في هذا المضمار ردود الفعل الدولية من خلال دراسة حالة قامت السلطات الاسرائيلية من خلالها ترويج معلومات خاطئة في محاولة منها لصرف النظر عن الانتهاكات المستمرة لحقوق الانسان والحريات الاكاديمية لطلاب قطاع غزة ، وذلك رغم توقيع اعلان المبادئ واتفاقية الحكم الذاتي في غزة واريحا بين اسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية في القاهرة في ايار[٧] ١٩٩٤.

Digitized by Birzeit University Library

من أجل ذلك فان التقرير يحتوي ايضا على نداء للمجتمع الدولي لوضع حد لهذا الوضع المأساوي، آخذين زمام المبادرة نيابة عن طلاب غزة الـ ١٣٠٠ آملين أنه سيجد الصدى المناسب .

تصدر هذه الدراسة عن مشروع حقوق الانسان التابع لمكتب العلاقات العامة منذ عام ١٩٧٧ في جامعة بيرزيت وذلك لمراقبة انتهاكات حقوق الانسان ضد الطلبة والعاملين في جامعة بيرزيت من قبل السلطات الاسرائيلية . ولقد أنجز هذا التقرير بعد المراقبة اليومية للأوضاع وبعد الاتصال المستمر مع المحاكم العسكرية الاسرائيلية وأنظمة التصاريح .

ويبدي المشروع اهتماما خاصا بتلك التصريحات التي صدرت أو تصدر من قبل ناطقين بأسماء ممثّليات اسرائيلية واجنبية ، التي ترى بان مشكلة طلبة القطاع قد حلّت ، إلاّ أن الحقيقة وكما يعلم الجميع هي غير ذلك تماما .

توطئة

لم يكن هذا التقرير قد انجز لولا العمل المكثف الذي قامت به " **ايما نوتون** " منسقة مشروع حقوق الانسان بين ١٩٩٢ -١٩٩٤ . كذلك ساهم في ولادة هذا التقرير المساعدة السخية التي قدمها **Word Vision Jerusalem** ومديره " **بل وارنوك**" الذي كان لفترة طويلة مشجعا لمشروع حقوق الانسان ، كل الشكر والتقدير لهم .

كما ونخص بالذكر المحامي الفلسطيني **إيليا ثيودوري** الذي رافق مشروع حقوق الانسان منذ شهر آذار ١٩٩٣ مصطحبا الطلبة الى المحاكم العسكرية للدفاع عنهم ، آخذا على عاتقه الكثير من القضايا اليومية . كما ولا ننسى هنا ثلاثة محامين اسرائيليين وهم : **لينا تسيمل** ، **اندريه روسنتال** ، **وتمار بيلج** ، الذين عملوا الكثير في هذه المسألة بطرحهم لعدد من القضايا في محكمة العدل العليا الاسرائيلية . كما نرسل شكرنا الى **بني جونسون وكاثرين جروسو** من مشروع حقوق الانسان على المساعدة التي قاموا بها في اعداد تجميع مواد هذا التقرير ، **وعدلي دعنا** ايضا في مساعدته في اعمال الترجمة خلال إعداد هذه الدراسة .

Digitized by Birzeit University Library

ونستذكر كذلك المساعدة التي لاتقدر بثمن والتي منحت من ممثلي مؤسستين فلسطينيتين لحقوق الانسان وهم : **مصطفى مرعي** من مؤسسة الحق ، **وراجي صوراني وبيرنارد هاربون** من مركز غزة للحقوق والقانون . شكرا ايضا **لبرن جونز وحنان المصو** للمساعدة في الملاحق لهذا التقرير ، وكذلك **للبنى عبد الهادي** التي قامت بتحرير وطباعة ومنتجة النص العربي من التقرير .

ولا يفوتنا الشكر ايضا لاعضاء البرلمان البريطاني **مايك واتسون** ، **بوب باري** ، **دنس كاناثان** ، ورون دافنز الذين دأبوا على رفع هذه القضية لممثلي الحكومة الاسرائيلية والبريطانية معا . ونشكر اخيرا أصدقاء جامعة بيرزيت في لندن الذين ما انفكّوا عن طرح هذه القضية رغم النتائج غير المشجّعة أحيانا ، ونخص بالذكر **ايدي جينكنسون** منسق أصدقاء جامعة بيرزيت حاليا والذي عمل على تزويدنا ببعض المصادر لهذا التقرير .

Digitized by Birzeit University Library

جذور المشكلة

لقد عرفت الضفة الغربية وقطاع غزة منذ تشرين الثاني عام ١٩٦٧ لدى المجتمع الدولي على أنها اراض محتلة بطريقة لاشرعية من قبل دولة اسرائيل(٨) . وعملت السلطات العسكرية الاسرائيلية التي تتحمّل المسؤولية أمام القانون الدولي عن هاتين المنطقتين حينئذ على ادارتها لمنطقتين مستقلّتين الى حد معيّن .

وعلى أي حال فان القانون العسكري الاسرائيلي رقم "٥" من عام ١٩٧٢ (معدّل) يشرّع تصريح دخول عام لمواطني المناطق المدارة (مثل المناطق المحتلة) ، فالفقرة الثانية من هذا القانون تنص على انه:

" لا يجوز لأي مواطن دخول المنطقة المدارة ، الالتحاق بالدراسة في أي مؤسسة تعليمية ، دون حيازة تصريح شخصي مكتوب بهذا الخصوص "

وقد أدّى هذا الوضع بالتالي الى الخوض في ثلاث عمليات معقدة من اجل الحصول على تصريح دراسة في الضفة الغربية ، فالمرحلة الاولى : تتطلب امتلاك هوية ممغنطة حتى يستطيع الطالب مغادرة قطاع غزة(٩) ، ثم تصريح آخر من اجل المرور عبر اسرائيل من الطريق الواصلة بين غزة والضفة الغربية ، وتكون مدته عادة ليوم أو يومين . وثالثا : الحاجة الى تصريح ثالث يمكّن حامله من المكوث في الضفة الغربية . وفيما يخص التصريح الثالث ، أي المكوث في الضفة الغربية ، فانه نظريا يمكن تجديده من أقرب مكتب للادارة المدنية(١٠) في المنطقة التي يقيم بها الشخص في الضفة الغربية . إلا أن الحقيقة ، أي إصدار تصاريح تجددة من هذه المكاتب هي أمر لايمكن التنبؤ به . ونتيجة لذلك فان على الطالب الذي ينتهي تصريحه العودة الى بلده في غزة من اجل تمديد التصريح .

أضف الى ذلك ، أن هذه العملية المعقدة تتطلب ايضا فحصا امنيا لكل متقدم للحصول على تصريح من قبل جهاز المخابرات الاسرائيلي(١١) ، والذي بامكانه رفض اي تصريح وبدون اعطاء تعليلات . وهناك الكثير من الحالات التي ترفض فيها التصاريح بناء على معلومات زوّدها جهاز المخابرات الاسرائيلي ، ولعل المجحف في الامر أن هذه المعلومات لايمكن للمتقدم التحقق من صحتها وذلك لاعتبارها معلومات سرية اولا ، ولأنه لا يملك الحق في ذلك ثانيا .

Digitized by Birzeit University Library

وقد يصل الامر الى ابعد من ذلك أحيانا ، فقد يخضع المتقدم لأسئلة عن نشاطاته السياسية أو عن اشخاص آخرين في المنطقة التي يقيم بها قبل الحصول على تصريح .

ويرى **البرت أغازريان** مدير العلاقات العامة في جامعة بيرزيت أن هذه العمليات الثلاث تتطلب من الطالب المكوث ما يقارب ٢٢ ساعة في طوابير على ابواب مكاتب الادارة المدنية في غزة. وعلى ضوء بقاء التصريح صالحا لمدة ثلاثة شهور فقط ، فان ذلك يعني استهلاك في الوقت أولا، ثم انها عملية لا إنسانية ثانيا . وجدير ذكره، أنه منذ تسلم السلطة الوطنية الفلسطينية للمسؤولية الجزئية هناك ، فان هذا الوقت قد تم اختصاره بنسبة الثلث تقريبا .

ان الحق في التعليم يعطى من قبل السلطات العسكرية الاسرائيلية فقط بعد عملية اجراءات طويلة ، وهي لاتملك الحق في ذلك أمام القانون الدولي . ويمكن القول أن هذا الامر ، أي الحق في التعليم يشبه ما كان معمولا به لدى نظام جنوب افريقيا القديم في التمييز . فعلى العكس من هؤلاء الطلاب الفلسطينيين الذين يخضعون لهذه الاجراءات ، فان المواطنين الاسرائيليين والمستوطنين لهم الحق في الحركة بين غزة والضفة الغربية بدون ان يخضعوا لهذه الاجراءات . فالتمييز القائم بين الاثنين في اعطاء تصاريح السفر والسماح بالتعليم محظور في القانون الدولي ، والفقرة ١٣ و ٢٦ في اعلان ميثاق حقوق الانسان - اسرائيل موقّعة عليه - تنصّان على :

" كل شخص له الحق في الحرية والاقامة في اي منطقة يريد ضمن حدود الدولة المقيم بها ... كل شخص له الحرية في التعليم "(١٢)

كذلك فالفقرة ١٣ (١) من الاتفاق الدولي للحقوق الاقتصادية ، الاجتماعية والثقافية لعام ١٩٦٦ - وهو ما وقّعت عليه اسرائيل ايضا - تنص على :

" الدول المشاركة في هذا الاتفاق تعترف بالحق في التعليم لكل شخص "

ونذكر في هذا الصدد أن العديد من طلبة جامعة بيرزيت من قطاع غزة ، ادّى تقدمهم بطلب للحصول على تصريح للذهاب الى الضفة الغربية من مكاتب الادارة المدنية ، أعلموا بالحرف الواحد **" لايوجد هناك تصريح للتعليم "** .

Digitized by Birzeit University Library

القوى

جذور المشكلة

لقد عرفت الضفة الغربية وقطاع غزة منذ تشرين الثاني عام ١٩٦٧ لدى المجتمع الدولي على أنها اراض محتلة بطريقة لاشرعية من قبل دولة اسرائيل[٨] . وعملت السلطات العسكرية الاسرائيلية التي تتحمّل المسؤولية أمام القانون الدولي عن هاتين المنطقتين حينئذ على ادارتها لمنطقتين مستقلّتين الى حد معيّن .

وعلى أي حال فان القانون العسكري الاسرائيلي رقم "٥" من عام ١٩٧٢ (معدّل) يشرّع تصريح دخول عام لمواطني المناطق المدارة (مثل المناطق المحتلة) ، فالفقرة الثانية من هذا القانون تنص على انه:

" لا يجوز لأي مواطن دخول المنطقة المدارة ، الالتحاق بالدراسة في أي مؤسسة تعليمية ، دون حيازة تصريح شخصي مكتوب بهذا الخصوص "

وقد أدّى هذا الوضع بالتالي الى الخوض في ثلاث عمليات معقدة من اجل الحصول على تصريح دراسة في الضفة الغربية ، فالمرحلة الاولى : تتطلب امتلاك هوية ممغنطة حتى يستطيع الطالب مغادرة قطاع غزة[٩] ، ثم تصريح آخر من اجل المرور عبر اسرائيل من الطريق الواصلة بين غزة والضفة الغربية ، وتكون مدته عادة ليوم أو يومين . وثالثا : الحاجة الى تصريح ثالث يمكّن حامله من المكوث في الضفة الغربية . وفيما يخص التصريح الثالث ، أي المكوث في الضفة الغربية ، فانه نظريا يمكن تجديده من أقرب مكتب للادارة المدنية[١٠] في المنطقة التي يقيم بها الشخص في الضفة الغربية . إلا أن الحقيقة ، أي إصدار تصاريح مجددة من هذه المكاتب هي أمر لايمكن التنبؤ به . ونتيجة لذلك فان على الطالب الذي ينتهي تصريحه العودة الى بلده في غزة من اجل تمديد التصريح .

أضف الى ذلك ، أن هذه العملية المعقدة تتطلب ايضا فحصا امنيا لكل متقدم للحصول على تصريح من قبل جهاز المخابرات الاسرائيلي[١١] ، والذي بامكانه رفض اي تصريح وبدون اعطاء تعليلات . وهناك الكثير من الحالات التي ترفض فيها التصاريح بناء على معلومات زوّدها جهاز المخابرات الاسرائيلي ، ولعل المجحف في الامر أن هذه المعلومات لايمكن للمتقدم التحقق من صحتها وذلك لاعتبارها معلومات سرية اولا ، ولأنه لا يملك الحق في ذلك ثانيا .

Digitized by Birzeit University Library

وقد يصل الامر الى ابعد من ذلك أحيانا ، فقد يخضع المتقدم لأسئلة عن نشاطاته السياسية أو عن اشخاص آخرين في المنطقة التي يقيم بها قبل الحصول على تصريح .

ويرى **البرت أغازريان** مدير العلاقات العامة في جامعة بيرزيت أن هذه العمليات الثلاث تتطلب من الطالب المكوث ما يقارب ٢٢ ساعة في طوابير على ابواب مكاتب الادارة المدنية في غزة. وعلى ضوء بقاء التصريح صالحا لمدة ثلاثة شهور فقط ، فان ذلك يعني استهلاك في الوقت أولا، ثم انها عملية لا إنسانية ثانيا . وجدير ذكره، أنه منذ تسلم السلطة الوطنية الفلسطينية للمسؤولية الجزئية هناك ، فان هذا الوقت قد تم اختصاره بنسبة الثلث تقريبا .

ان الحق في التعليم يعطى من قبل السلطات العسكرية الاسرائيلية فقط بعد عملية اجراءات طويلة ، وهي لاتملك الحق في ذلك أمام القانون الدولي . ويمكن القول أن هذا الامر ، أي الحق في التعليم يشبه ما كان معمولا به لدى نظام جنوب افريقيا القديم في التمييز . فعلى العكس من هؤلاء الطلاب الفلسطينيين الذين يخضعون لهذه الاجراءات ، فان المواطنين الاسرائيليين والمستوطنين لهم الحق في الحركة بين غزة والضفة الغربية بدون ان يخضعوا لهذه الاجراءات . فالتمييز القائم بين الاثنين في اعطاء تصاريح السفر والسماح بالتعليم محظور في القانون الدولي ، والفقرة ١٣ و ٢٦ في اعلان ميثاق حقوق الانسان - اسرائيل موقّعة عليه - تنصّان على :

" كل شخص له الحق في الحرية والاقامة في اي منطقة يريد ضمن حدود الدولة المقيم بها ... كل شخص له الحرية في التعليم "(١٢)

كذلك فالفقرة ١٣ (١) من الاتفاق الدولي للحقوق الاقتصادية ، الاجتماعية والثقافية لعام ١٩٦٦ - وهو ما وقّعت عليه اسرائيل ايضا - تنص على :

" الدول المشاركة في هذا الاتفاق تعترف بالحق في التعليم لكل شخص "

ونذكر في هذا الصدد أن العديد من طلبة جامعة بيرزيت من قطاع غزة ، ادّى تقدمهم بطلب للحصول على تصريح للذهاب الى الضفة الغربية من مكاتب الادارة المدنية ، أعلموا بالحرف الواحد **" لايوجد هناك تصريح للتعليم "** .

Digitized by Birzeit University Library

اللامسؤولية واللاتماثل في نظام التصاريح

كما اسلفنا في القسم السابق ، فان مدة الاقامة في الضفة الغربية تعطى عادة لطلاب قطاع غزة لمدة ثلاثة شهور أو أقل ، وتستلزم الاجراءات المعتمدة التقدم مجددا لتمديد مدة التصريح ، ولا يوجد ما يضمن الحصول على التجديد وغالبا ما يتم رفضه . ففي بداية الفصل الاول(١٣) من العام الدراسي ٩٤/٩٥، قامت جامعة بيرزيت باعداد قائمة باسماء جميع طلبة القطاع الذين يدرسون فيها، وسلّمتها الى السلطة الوطنية الفلسطينية في قطاع غزة ، وقامت هذه الاخيرة بتسليم القوائم الى السلطات الاسرائيلية من اجل الحصول على تصاريح لهم ، وبعد اربعة او خمسة ايام ، أي في ١٩ تشرين الاول حصل حوالي ٨٠ منهم فقط من اصل ٣٥٠ طالبا على تصاريح لمدة يومين للسفر من غزة الى الضفة الغربية. ليس هذا فحسب ، بل ان هذه الفترة - اي ليومين - كانت موجودة لديهم أصلا من خلال التصاريح التي حصلوا عليها لدراسة الفصل الصيفي السابق ، كما أنه في ٢٠ تشرين الاول ، اي بعد يوم فقط ، كانت هذه التصاريح جميعها قد الغيت بسبب اغلاق المناطق المحتلة بعد حادث تفجير حافلة في مدينة تل ابيب .

ان التناقض والتضارب في نظام التصاريح هذا ، يبرز جليا في كثير من الحالات التي رفضت فيها طلبات التصاريح لعدة مرات لمن لديهم سجلات امنية ، ثم تصدر فجأة ويجد الطلاب انفسهم حاصلين على هذه التصاريح . كذلك فان هناك العديد من الحالات التي رفضت فيها طلبات التصاريح لمن ليست لهم اية سجلات امنية مسبقة . ففي تقرير سلّم الى هيئة الامم المتحدة لحقوق الانسان في كانون الثاني ١٩٩٤ ، أشار مشروع حقوق الانسان الى ان طالب الهندسة **محمد ابو حالوب** كان قد منع من الحصول على تصريح لعدة مرات متتالية لاتهامه بسوابق أمنية . يذكر ان ابو حالوب الذي يعاني من اعراض السكري وأمراض الكلى لم يكن قد اعتقل او وجّهت له اي تهمة أمنية في السابق . ليس هذا فحسب ، بل إن أحدا من عائلته لم يكن قد اعتقل أو كان مطلوبا في السابق .

ومن ناحية اخرى ، تم مصادرة العديد من الهويات الممغنطة لدى التقدم بطلبات التجديد مرة كل ستة اشهر ، مما شلّ قدرة هؤلاء على مواصلة الدراسة في الضفة الغربية .

Digitized by Birzeit University Library

ففي تموز ١٩٩٣ وكانون الثاني ١٩٩٤ ، أشار مشروع حقوق الانسان الى ان هناك "موجات من مصادرة الهويات الممغنطة " من قبل جنود يقومون بالحراسة على الحدود بين غزة واسرائيل . وخلال هاتين الفترتين كان الطلاب يحاولون العودة الى الجامعة بعد انتهاء عطلتهم .

لقد اصبحت قضية مصادرة التصاريح والهويات الممغنطة التي تصدرها الادارة المدنية الاسرائيلية ظاهرة يمارسها العديد من الجنود الاسرائيليين وموظفو جهاز المخابرات الاسرائيلي . وبنفس الاسلوب فان الادارة المدنية التي تصدر التصاريح تقوم بمصادرتها احيانا لدى التقدم بطلبات التجديد ، وبذلك تكون اشبه بـ " ما يعطي بهذه اليد ويأخذ باليد الاخرى " . ان هذا الوضع قد ترك طلاب غزة بين امرين أحلاهما مر ، فإما العودة الى غزة للقيام بالاجراءات الطويلة المعقدة في محاولة الحصول على تصريح ، أو البقاء في الضفة الغربية معرضين بذلك الى مخاطر الاعتقالات أو الغرامات.

إن النقص في المسؤولية الاسرائيلية تجاه الخلل الاجرائي واللاتماثل في نظام التصاريح قد برز على جميع المستويات عند السلطات العسكرية . ففي الاسبوع الرابع من ايار ١٩٩٤ وعندما وقّعت اسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية اتفاقية القاهرة ، طلب من اسحق رابين رئيس الوزراء ووزير الدفاع، وبمبادرة من جامعة بيرزيت ومحكمة العدل العليا، الإدلاء بسياسة اسرائيل تجاه طلاب قطاع غزة الذين يدرسون في الضفة الغربية .ولكنه عمل على تجنب هذه القضية مدعيا أن أي تصريح في هذه القضية يمكن له ان" يلحق الضرر في التطور الحالي للعملية السلمية " ، عندها ، قبلت محكمة العدل العليا تأجيل القضية ، والى الآن وبعد سبعة اشهر من ذاك التاريخ لم تستلم جامعة بيرزت اي توضيح حول تلك السياسة . فحينما يتجاهل رئيس وزراء اي بلد أعلى سلطة قضائية لديه ، فانه يثير تساؤل حول الاساس الذي يستند عليه القانون في ذلك البلد .

وتظهر حالة مشابهة في اللامسؤولية وعدم الانتظام لدى نظام التصاريح في حالة الطالب **عماد الناطور** وهو طالب سنة اولى في كلية الاداب في جامعة بيرزيت ، وهذا الطالب صودرت بطاقة هويته الممغنطة مع هويات طلاب آخرين في عام ١٩٩٣ ، ثم رفعت القضية الى محكمة العدل العليا التي قضت باعادة تلك البطاقة.

Digitized by Birzeit University Library

وفي ٢٤ تشرين الثاني عام ١٩٩٤ ذهب مرة اخرى للادارة المدنية في غزة ليجدد هويته الا انها صودرت مرة اخرى .وعندما كشف لهم عن قرار محكمة العدل العليا التي قضت باعادتها له أجابوه: **" انها غير موجودة على ملفاتنا في الكمبيوتر "**.إن هذه الحالة تظهر حقيقة ان اللااكتراث بقرار محكمة العدل العليا من قبل موظفي الادارة المدنية يشكك في مصداقية القانون لدى طلاب قطاع غزة الذين ربما يحاولون الاعتراض على مصادرة هوياتهم المغنطة أو رفض تصاريحهم(١٥).

ولزاما عليه فقد عملت مؤسسة حقوق الانسان الفلسطينية " الحق " على رفع قضية رفض التصاريح الى مكتب رئيس الوزراء الاسرائيلي اسحق رابين وذلك بعد موجة اعتقالات ضد ابناء القطاع الموجودين في الضفة الغربية بسبب انتهاك نظام التصاريح(١٦) . وردّ مكتب رئيس الوزراء باجابة رسمية تتعلق بظروف اصدار التصاريح تقول :

" تمت الموافقة على طلبات الطلبة الذين تقدموا لدوائر الادارة المدنية بعد الخضوع للتدقيقات اللازمة ، بما في ذلك الفحص الامني ، وبذلك صدرت التصاريح اللازمة للدراسة في الضفة الغربية والتحرك بين المنطقتين وزيارة العائلات ... الخ "

لقد لوحظ ان المبرر الوحيد لعدم اعطاء التصاريح كان " اسباب امنية " ، من اجل ذلك قامت مؤسسة الحق بمتابعة تصرفات مكاتب الادارة المدنية بعد اعطاء هذا الجواب واستنتجت التالي :

" السلطات التنفيذية الاسرائيلية المعنية لم تلتفت الى السياسة الرسمية المقرة من وزارة الدفاع ، وقامت مكاتب الادارة المدنية في الضفة الغربية برفض تجديد التصاريح " .

وتبرز هنا قضية تستحق التساؤل ، فاذا كان رفض اعطاء التصاريح هو لأسباب أمنية ، فكيف يمكن ان يبرر رفض تجديدها لنفس السبب ؟ . لقد رأت مؤسسة الحق أن رفض تجديد التصاريح لايمكن أن يبرّر بأيّ حال لأسباب امنية ، إذ كيف صدرت هذه التصاريح أصلا إن كان نفس العائق ما زال قائما . ففي رسالة موجّهة الى رئيس الوزراء اسحق رابين في ٩/تموز ١٩٩٤ ، استنتجت "الحق" أن جزءا كبيرا من المشكلة يعود الى طبيعة نظام التصاريح الاعتباطية . وجاء في هذه الرسالة :

" واعتمادا على الوثائق التي بحوزتنا فان مؤسسة الحق تؤمن بأن رفض اعطاء التصاريح للأسماء المدرجة يعود الى الاعتباطية أو اللاشرعية . إن رفض اعطاء التصاريح لايمثل إلاّ رفضا للحقوق الاساسية لهؤلاء . وقد جاء كنتيجة للاجراءات والقوانين التي تمارس بطريقة متعمدة .

"... لذلك فاننا نناشدكم معالجة الحالات المحددة التي بحوزتنا بشكل فوري واعادة النظر في الاخطاء الهيكلية لنظام التصاريح ".

Digitized by Birzeit University Library

اغلاق مؤقت أم دائم لقطاع غزة

يتعرض قطاع غزة الى الاغلاق الكامل من قبل السلطات العسكرية الاسرائيلية عادة فور وقوع عمليات مسلحة توقع قتلى بين الاسرائيليين . ويحدث ذلك ايضا بعد الافتراض ، الذي ربما يكون خاطئا ، بان الهجوم قد نفّذ من قبل افراد من قطاع غزة(١٩) . ولا يجب ان يغيب عن اذهاننا أن معاقبة جميع الناس نتيجة أعمال قام بها أفراد هي مسألة يرفضها القانون الدولي كسياسة "العقاب الجماعي" ، فاتفاقات لاهاي تنص على :

" إن العقاب الجماعي ، ماليّ كان أوغيره ، لايمكن له أن يطبق على الناس عامة نتيجة افعال قام بها أفراد محددين والتي لايمكن لها أن تكون مسؤولية جماعية "

كذلك فان اتفاقية جنيف تنص على :

" تعتبر الاجراءات والعقوبات الجماعية والتي تأتي كرد على الارهاب محظورة "(٢٠)

في ٢٤ أيار ١٩٩٢ ، وبعد مقتل شاب اسرائيلي في بات يام (بالقرب من تل أبيب) وضعت الكثير من القيود على الخروج من قطاع غزة . وقد شملت هذه القيود بشكل خاص الذكور تحت سن ٢٥ سنة حيث خضعوا لاجراءات معقدة من اجل الحصول على تصاريح ، وقد اعتبرت الحالات التي أعطيت فيها تصاريح هي حالات استثنائية ، وهذا يعني أن طلبة الجامعات كانوا ضمن هذه الفئة .

بعد ذلك وفي ١٩ حزيران ١٩٩٢ عقد الدكتور **جابي برامكي** نائب رئيس جامعة بيرزيت(٢١) مؤتمرا صحفيا تحت عنوان " الحذر من فقدان الاشخاص " ليبين للجميع أن هناك ٢٨٠ طالبا من قطاع غزة ملتحقين في جامعة بيرزيت ، منعوا من السفر والالتحاق بدراستهم وامتحاناتهم بسبب القيود المفروضة عليهم.

وفي اواخر شهر آذار ١٩٩٣ عاد الوضع الى ما كان عليه مرة اخرى ، بعد سلسلة من الهجمات على اسرائيليين . وكنتيجة طبيعية لذلك قامت السلطات الاسرائيلية بإغلاق قطاع غزة والقدس ، والاجزاء الشمالية والجنوبية للضفة الغربية مستخدمين ٥٧ نقطة تفتيش لهذا الغرض(٢٢) . هذا طبعا اجبر الفلسطينيين مرة اخرى للتقدم بطلب تصاريح للتحرك بين هذه المناطق .

Digitized by Birzeit University Library

فالفلسطينيون في منطقة القدس صنّفوا الى " سكان القدس "(٢٣) . وهنا تتضح سياسة التمييز التي انتهجتها السلطات الاسرائيلية في الضفة الغربية وغزة ، أما بالنسبة لقاطني الضفة الغربية فلم يصنّفوا على أنهم اسرائيليين (ولا أردنيين طبعا) ، وقاطني غزة كذلك صنّفوا من ناحية الجنسية بأنهم "غير معرّفين" (غير موجودة في النص العبري)(٢٤) كما هومكتوب في وثائق سفرهم الاسرائيلية .

إن هذا الاغلاق وتجزئة المناطق المحتلة قد حمل في طيّاته تأثيرات ، ليس فقط على طلاب وعاملي قطاع غزة في جامعة بيرزيت ، ولكن ايضا على هؤلاء الذين يسكنون في الاجزاء الجنوبية في الضفة الغربية. فسكان منطقة الخليل وبيت لحم وابوديس ، الواقعة بالقرب من القدس كان عليهم التقدّم بطلب تصاريح ليتمكنوا من الوصول الى الجامعة التي تبعد ٢٦ كم فقط عن المدينة .

أما الخيار الثاني لسكان الجنوب ، أي ، في حالة عدم المرور عبر القدس فهو ليس أفضل من ذلك بكثير، إذ أنّ السفر من الجنوب الى الشمال دون المرور بالقدس يتطلب مضاعفة الوقت والتكلفة أولا ، ثم المرور خلال طريق خطرة جدا للسائقين تعرف بوادي النار . ليس هذا فحسب ، بل إن على هذه الطريق نقطة تفتيش دائمة تعمل على اعاقة المرور احيانا .

ونتيجة لذلك الاغلاق ، فقد سجّل غياب ٥٠ طالبا من اصل ٣١٤ طالبا للفصل الاكاديمي الثاني ٩٣/٩٢ ،كما سجّل أن ٧٠٪ من طلاب غزة الذكور واجهوا مشاكل صعبة في الحصول على تصاريح للوصول الى الضفة الغربية(٢٥) ومن الملاحظ ايضا ان كل اغلاق يرافق بموجة من الاجراءات المختلفة مثل إلغاء التصاريح ، تغيير لونها ، حتى وإن كان تاريخها لايزال ساري المفعول.

كان آخر اغلاق شهده قطاع غزة من قبل السلطات الاسرائيلية في ١١ تشرين الأول عام ١٩٩٤، وذلك اثر اختطاف الجندي الاسرائيلي " **نحشون فاكسمان** " من قبل كتائب عز الدين القسام (الجناح العسكري لحركة المقاومة الاسلامية – حماس) في ٩ تشرين الاول ١٩٩٤ . وعلى افتراض أن الجندي الاسرائيلي كان موجودا هناك ، أي في قطاع غزة ، فقد امر رئيس الوزراء الاسرائيلي اسحق رابين باغلاق كامل مئة بالمئة لقطاع غزة (٢٦).

Digitized by Birzeit University Library

وبعد ستة ايام ، أي في ١٧ تشرين الأول ، رفع الحصار عن قطاع غزة . إلا أنه وبعد يومين من رفع الحصار ، في ١٩ تشرين الأول ١٩٩٤ قامت كتائب عز الدين القسام بتنفيذ هجوم انتحاري آخر على حافلة اسرائيلية في تل ابيب أدّى الى مقتل ٢٠ شخصا ، عندها ايضا أمر رئيس الوزراء باغلاق الضفة الغربية وقطاع غزة مرة اخرى . أما عن الدراسة في جامعة بيرزيت فقد كان الفصل الاول للسنة الدراسية ٩٥/٩٤ قد دخل منتصفه في بداية كانون الثاني دون ان يكون الحصار قد رفع عن الـ ٣٥٠ طالبا المحتجزين هناك ، وهذا يعني طبعا عدم تمكنهم من الالتحاق بالدراسة لذلك الفصل . بعد ذلك وفي أواخر تشرين الأول ، أعلنت اسرائيل انّ المسؤول عن ذلك الهجوم لم يكن من القطاع.

" قسم الوفاء " و " حقل التجارب "

خلال الفترة بين ٧-١٠ كانون الاول عام ١٩٩٤ ، وفي منتصف الفصل الدراسي الاول ، حصل ٢٦٩ طالبا غزّيا من جامعة بيرزيت على تصاريح للدراسة . شمل هذا العدد في معظمه طالبات ونسبة محددة من الطلاب الذكور . وفي ١٣ كانون الأول ناقشت وزارة الدفاع الاسرائيلي التفاصيل الدقيقة لمسألة التنقل الى الضفة الغربية نتيجة تدخل مؤسسة الحق ووردت هذه التفاصيل بالرسالة التي جاء فيها :

" في ردّ على رسالتكم الموقعة بتاريخ ٢٦ تشرين الثاني ١٩٩٤ (٩٤/٢٠٢٢) ، فان رئيس الوزراء ووزير الدفاع السيد اسحق رابين قد سمح لـ ٢٠٠ طالب من قطاع غزة في الدراسة في جامعة بيرزيت في منطقة "يهودا والسامرة" ، وذلك بناء على الشروط التالية :

١- تقوم السلطة الفلسطينية بتسليم قائمة باسماء ٢٠٠ طالب يدرسون في جامعة بيرزيت الى السلطة الاسرائيلية .

٢- تفحص القائمة على خلفية امنية .

٣- يتعهد الطلاب لدى السلطة الوطنية الفلسطينية بالتوقف عن الاعمال الارهابية وتأييد المسيرة السلمية .

٤- دخول بقية الطلبة الى "يهودا والسامرة" يكون مشروطا ومرتبطا بالنتائج المستخلصة من تواجد المائتي طالب(٢٨) .

Digitized by Birzeit University Library

إن الربط بين السماح بالتعليم وموقف سياسي محدد يتعارض كليا مع الاعلان العالمي لحقوق الانسان في حق التعليم والتنقل . ليس هذا فحسب ، بل ان هذه السياسة تشكل خرقا لحق حرية الرأي والتفكير التي تبيح لكل شخص تبنّي الرأي الذي يريد دون اكراه على التصريح بمعتقداته . فالفقرة ١٨ (١) في الميثاق الدولي للحقوق المدنية والسياسية لعام ١٩٦٦ ، تضمن حرية الرأي ، والفقرة ١٩ (١) تنص على :

" كل شخص يملك الحق بحمل اي رأي بدون أي تدخل "

جدير ذكره ان اسرائيل هي احد الموقعين على هذه الاتفاقية . بالاضافة لذلك فان انتهاك هذا الحق من قبل اسرائيل يتعارض ايضا مع اتفاقية القاهرة ، فالفقرة ١٤ فيها تنص على :

" ستمارس السلطتان الاسرائيلية والفلسطينية المسؤولية الكاملة طبقا لهذا الاتفاق ، بما يتفق مع القوانين والمعايير الدولية ومبادئ حقوق الانسان " .

وليس بغريب أن تحمل هذه الامور بطياتها تأثيرات مباشرة على العملية الديموقراطية لانتخابات مجلس الطلبة في الجامعة ، وتبرز هذه التأثيرات في المضامين الخطيرة لحرمان طلبة القطاع من حق التصويت وحرية التعبير . فالطلبة المعارضين لاتفاق اوسلو ، إما محتجزين في قطاع غزة وممنوعين من القدوم للجامعة للادلاء بأصواتهم ، أو سيترددون في التعبير عن آرائهم خوفا من الابعاد الى غزة.

إن إعلان اسرائيل بان سلوك الـ ٢٠٠ طالب الذين حصلوا على تصاريح سيحدد فيما إذا كانت البقية (١٠٥٠)طالبا غزّيا (الذين يدرسون في جامعة بيرزيت ومؤسسات تعليمية اخرى في الضفة الغربية) سيحصلون على تصاريح ، هو إعلان يجب أن يؤخذ على محمل الجد . فليس من العدل استعمال هؤلاء الـ ٢٠٠ طالب " **كحقل تجارب** " سواء كان لهم انفسهم أو للآخرين الذين يدرسون في مؤسسات تعليمية اخرى . وهو يعتبر ايضا مؤشرا واضحا على سياسة العقاب الجماعي التي تمارس عليهم . فمن الـ ٨٥٦ طالبا غزّيا في الجامعات الفلسطينية في الضفة الغربية ، وجد حوالي ٦٠٠ منهم قد رفضت تصاريحهم . بالاضافة لذلك فقد أشار رئيس مجلس طلبة جامعة النجاح الى انه لم يحصل اي طالب غزّي من الـ ٤٠٩ الذين يدرسون في جامعة النجاح على تصريح دخول حتى نهاية كانون الأول ١٩٩٤ (٢٩). وتشير معلومات غير مؤكدة ، انه حتى نشر هذا التقرير في منتصف كانون الثاني ، كان هناك حوالي ١٠٠ طالب من طلبة القطاع في جامعة النجاح قد حصلوا على تصاريح ، وقسم من جامعات اخرى قد اشاروا ايضا أن جزءا من طلابهم قد حصلوا على مثل تلك التصاريح .

Digitized by Birzeit University Library

وأكدت جامعة القدس المفتوحة - التي تتخذ من القدس مقرا لهـا - لمشروع حقوق الانسان في ١٧ كانون الثاني أنّه لم يحصل أحدا من الطلاب الثمانية الذين يدرسون في فروعها المختلفة في مـدن الضفة الغربية على اي تصريح ، ولم تتوفر هناك اي معلومات اخرى حتى نشر هذا التقرير .

في رسالة الى مؤسسة الحق(٣٠) بتاريخ ٢٢ كانون الأول ١٩٩٤ ، أوضح **فريـح الخيري** (رئيس لجنة التنسيق والارتباط المدنية الفلسطينية في قطاع غزة) أن اسـرائيل تصر على جعل حق التعليم موضوعا للتفاوض والمساومة ، واصفا السياسة الاسرائيلية بأنها غامضة ومضللة . وأضاف الخيري ، انه بالمقابل تصر السلطة الوطنية الفلسطينية على تمكين كل شخص من ممارسة حق التعليـم ، ولكنهـا تقابل بالرفض الاسرائيلي لهذا الحق . فيقول :

" نحن نصر على ان جميع الطلبة لهم الحق بالالتحـاق بدراستهم وأن الحـق في التعليـم يجـب أن يضمن لجميـع البشـر .... والجـانب الوحيـد الـذي يحظر هـذا الحـق هـو القيـادة العسـكرية الاسرائيلية في الضفة الغربية ووزارة الدفاع ".

Digitized by Birzeit University Library

التأثيرات

التكلفة الاكاديمية والانسانية

بداية نود التنويه الى ان الفصول الاكاديمية في الجامعات الفلسطينية عادة ما تكون لمدة أربعة شهور للفصل الواحد . ولكن طلبة قطاع غزة قد يجدون انفسهم فجأة بدون تصاريح إقامة في الضفة الغربية بعد إنهائهم ثلاثة ارباع الفصل الواحد (على اعتبار أن مدة التصريح ثلاثة شهور) بسبب رفض حصولهم على تصاريح أو رفض تجديدها . وإذا حدث ان عادوا الى غزة فان ذلك يعني غيابهم عن المحاضرات وعدم انجاز وظائف بيتية ، وعندها ستجد الجامعة الكثير من الصعوبات في اعادة جدولة المحاضرات وساعات تدريس تعويضا لما فقدوه .

ولعل الصعوبات الادارية تزداد ضخامة عندما يتغيب هؤلاء عن الامتحانات . ويبرز ذلك جليا في عدم تمكّن احد من الـ ٣٥٠ طالب غزّي ممن التحقوا في الفصل الدراسي الاول في جامعة بيرزيت للسنة الدراسية ٩٥/٩٤، الحصول على تصريح قبل ٧ كانون الأول ، أي بعد شهرين من بداية الفصل . ويذكر ان ٢٦٩ طالبا غزّيا فقط حصلوا على هذه التصاريح . وهذا يعني ان الكثير منهم لن يستطيعوا انهاء الفصل في الوقت المحدد على اعتبار أن جزءا كبيرا من المواد تتطلب حضور محاضرات ، وهذا بدوره فرض انقطاعهم عن الدراسة وبالتالي تأخر تخرجهم .

ورغم ان فترة الدراسة للبكالوريوس في جامعة بيرزيت مبرمجة لمدة اربعة سنوات ، فان هناك طلابا قضوا فترة تسع سنوات لاتمام ذلك . ويعزى هذا الى الاغلاقات الطويلة التي قامت بها اسرائيل للجامعات خلال الانتفاضة ورفض اعطاء التصاريح ، إعادة الطلبة الى غزة ، احتجازات ، ثم الاوضاع الاقتصادية الصعبة الناجمة عن هذه الاجراءات . ان طلاب قطاع غزة قد عانوا الكثير الكثير نتيجة لهذه الاجراءات بسبب العزل الجغرافي الذي يعيشونه .

Digitized by Birzeit University Library

وليس بغريب ان يبقى طلاب قطاع غزة في الجامعة اثناء الاعياد الاسلامية والمسيحية غير متمكنين من مشاركة الاهل فرحة الاعياد ، خوفا من احتجازهم هناك وعدم التمكن من العودة للدراسة . ففي عيد الاضحى في بداية شهر حزيران ١٩٩٢ علّقت "عليا" الطالبة في السنة الثالثة في دائرة الرياضيات في جامعة بيرزيت بالقول :

" الكثير من الطلاب ارادوا العودة الى عائلاتهم خلال العيد ، ولكنهم كانوا خائفين من عدم العودة للالتحاق بالدراسة ثانية ، ان وضعنا مأساوي ، كل يوم نخشى اعادتنا الى غزة "(٣١) .

ان هناك عائلات شرّدت فعلا بسبب نظام التصاريح هذا . **فعدلي الشريف** (البالغ من العمر ٣٢ عاما والموظف في دائرة الهندسة الكهربائية في جامعة بيرزيت) ، كان قد فصل عن زوجته وابنته البالغة من العمر ستة شهور منذ اواخر صيف عام ١٩٩٤ . يذكر ان عدلي من سكان قطاع غزة وزوجته من سكان الضفة الغربية وتدرس في دائرة علم الاجتماع في جامعة بيرزيت. ورغم تقديمهم للعديد من الطلبات لمكاتب الادارة المدنية ، لم يتمكن أحد منهم الحصول على تصريح لزيارة الآخر.

ويعلق **البرت اغازريان** مدير العلاقات العامة في جامعة بيرزيت بالقول :

" إن الطريق الوحيد لتجميع هذه العائلة هو فقط كسر قانون الاحتلال " .

ولم تسلم برامج التدريب التي تدار من قبل الجامعة هي الاخرى من المعاناة . فقد رفض تصريح **نادي فراج** (وهو من سكان الضفة الغربية ويعمل في مركز صحة البيئة في جامعة بيرزيت ومسؤول عن اعطاء برامج تدريبية لمزارعين فلسطينيين في وادي الاردن وقطاع غزة عن كيفية استعمال المبيدات الحشرية وكيماويات اخرى) . ورفض تصريح الدخول الى اسرائيل بسيارته ، وبذلك منع من الوصول الى غزة(٣٢) .

الوضع الاقتصادي في غزة

إن الوضع الاقتصادي في غزة هو أسوأ بكثير منه في الضفة الغربية . فالناتج الاجمالي المحلي لكل فرد في غزة يبلغ حوالي ٨٥٠ دولارا امريكيا مقارنة مع ١٧٠٠ دولارا في الضفة الغربية ، ١٠٥٠ دولار في الاردن ، ١١٩٦٢ دولارا في اسرائيل . ويعتبر قطاع غزة مزدحما جدا ، إذ يقدر عدد السكان بحوالي ٨٨٠٠٠٠ نسمة ، كما ويشير مركز البحث والتخطيط في القدس بأن الكثافة السكانية تشكل حوالي ٤١٥٢ نسمة لكل كم٢ مقارنة مع ٢٦٠ نسمة لكل كم٢ في الضفة الغربية.

Digitized by Birzeit University Library

ويقدر المصدر نفسه عدد السكان اللاجئين في غزة بـ ٦٣٥،٠٩٩ مقارنة بـ ٤٩٧،٩٥٨ لاجئا في الضفة الغربية . الا أن وكالة غوث وتشغيل اللاجئين التابعة للأمم المتحدة ، ترى ان العدد اكبر من ذلك ، وتقدره بـ ٦٥٤،٩٥٥ أو ٤٧ بالمئة من مجموع المواطنين . كما وتقدر الأونروا نسبة العاطلين عن العمل في قطاع غزة بـ ٤٥ الى ٥٠ بالمئة(٣٣) .

ان الضغط المادي والنفسي الذي يمارس على الطالب وعلى عائلته نتيجة الوضع الاقتصادي السائد في قطاع غزة لايمكن اغفاله . فالطلاب الذين قرّروا اكمال الدراسة في الجامعة بعد رفض التصاريح، ظلوا يعيشون حالة خوف انكشاف امرهم في الضفة الغربية . أما بالنسبب لعائلاتهم وأقاربهم فانهم يعيشون ايضا في حالة انتظار أخبار جديدة عن أبنائهم وبناتهم الذين ربما يكونوا قد اعتقلوا أو أضافوا عبئا جديدا بعد فرض غرامات مالية عليهم . وفي مجتمع يحوي عائلات عدد افرادها كبيرا ، فان الإناث تعطى فرصة أقل لمتابعة الدراسة الاكاديمية . ولكن في ظروف اقتصادية كهذه فانها حتما ستقلل هذه الفرصة ولربما تلغيها .

محاولات يائسة أو متهورة

في مقالته الرائعة " رجال في البندورة "(٣٤) استطاع جون تايلر أن يحدد بعض الإحباطات التي تدفع طلاب قطاع غزة الى القيام بمحاولات خطيرة لاكمال دراستهم . ويروي تايلور قصة رمزي(٣٥) ، الطالب في السنة الثالثة في دائرة التاريخ والعلوم السياسية في جامعة بيرزيت ، ومن سكان مدينة غزة فيقول :

" بعد محاولات عديدة وفاشلة قام بها ليجتاز حاجز ايرز ، اهتدى اخيرا الى سائق خلاطة الاسمنت الذي وافق على نقله في تلك الليلة . وفي الساعة الرابعة صباحا وقبل حوالي ١٥٠م من حاجز ايرز ودون ان يلاحظه الجنود ، تسلق رمزي الى تحت الخلاط الضخم ممسكا اجزاء من الشاحنة بيديه ورجليه لتحميه من السقوط الى الارض .

سمع رمزي الجندي على نقطة التفتيش يسأل السائق العديد من الاسئلة ، ثم امره بالنزول من الشاحنة . دخل بعدها الجندي الى الشاحنة وبدأ يفحص مفاتيح التشغيل . عندها كان رمزي ممسكا بالمقبض الوحيد المتوفر لديه والذي يعتبر احد الاجزاء المهمة التي تمسك الشاحنة . وفيما اذا ربط الجندي الخلاط فان على رمزي ان يفلت الممسك ويسقط على الارض . وفي اللحظة التي اصبح فيها رمزي يبتل عرقا وعضلاته تؤلمه سمع الجندي يهبط من الشاحنة ويأمر السائق بالمرور ، شكر رمزي الله عندما بدأ السائق بالتحرك ببطء مبتعدا عن نقطة التفتيش " .

Digitized by Birzeit University Library

لقد عمد الطلبة الى العديد من المحاولات الناجحة التي مكنتهم من " الهروب " من قطاع غزة لاكمال دراستهم . لقد اختبأوا في صناديق الشاي وفي شاحنات محمّلة بالبندورة وخضروات اخرى، لقد سبحوا حول الحدود بين اسرائيل وغزة ، ولقد تمكّنوا ايضا من الالتفاف حول النقاط الحدودية الساكنة . إن التزام الطلبة الفلسطينيين اتجاه التعليم في مواجهة العوائق غير المنتهية المفروضة من السلطات الاسرائيلية كان الى حد كبير مجديا وعمليا .

ويعتقد مدير العلاقات العامة في جامعة بيرزيت **البرت اغازريان** أن السياسة الاسرائيلية في عدم منح طلاب قطاع غزة تصاريح للدراسة يمكن اسرائيل من الوصول لهدف مبرّر في طلاب محدّدين تعتقد انه من الممكن ان يشكّلوا خطرا . ويعتقد ايضا ان ذلك خطوة مقصودة بهدف زيادة مجال السيطرة على السكان في المناطق المحتلة ، وكخطوة لتقليل رقابة دول العالم . فيقول :

" لقد بدأت أزمن ان هناك سياسة مدروسة لدفع طلاب قطاع غزة لايجاد طرق "لاشرعية" كحل وحيد للوصول الى الجامعة . وبهذه الطريقة يكونون تحت رحمة الجنود ، فاذا كان تواجد الطلبة "غير مشروع" فان السلطات تستطيع التجبر بمن تشاء واعفاء من تشاء "(٣٦) .

مصير طلاب غزّاويين يدرسون بدون تصاريح

إن من يكشف أمره من طلاب غزة بالتواجد في الضفة الغربية وبدون تصاريح يكون معرضا للسجن ، الغرامة ، الترحيل الى غزة ، ويصل الامر احيانا الى التعذيب . هذا الجزء من التقرير يغطي نماذج محددة لخبرات طلاب في هذا المجال .

نموذج ١ : إفراط في السجن لمعاقبة طالب

نتيجة مداهمة اسرائيلية لقرية بيرزيت في ٧ كانون الاول ١٩٩١ ، اعتقل احد الطلبة ونقل الى ثلاثة سجون مختلفة . لقد امضى ١٨ يوما في السجن الاخير قبل الافراج عنه بغرامة مالية قدرها ٣٥٠ شيكلا (٣٨).

Digitized by Birzeit University Library

نموذج ٢ : اعتقالات جماعية للطلبة – مداهمة قرية ابوقش في نيسان ١٩٩٤ .

بعد مجزرة الحرم ابراهيمي في الخليل في شهر شباط ١٩٩٤ قامت السلطات الاسرائيلية بإصدار قرار يلغي بموجبه جميع تصاريح طلبة قطاع غزة المتواجدين في الضفة ، وطالبهم القرار الجديد بالعودة الى قطاع غزة ، إلا ان جزءا منهم لم يأبه بهذا النداء واختاروا البقاء في الضفة من أجل اكمال دراستهم ، وقد اعتبرت السلطات الاسرائيلية هؤلاء مقيمين غير شرعيين .

وفي نيسان ١٩٩٤ قامت وحدات عسكرية بمداهمة بيوت الطلبة في قرية ابو قش – قرب جامعة بيرزيت – حيث اسفرت الحملة عن اعتقال ٢٩ طالبا تواجدوا في المنطقة بدون تصاريح إقامة . والجدير بالذكر ، ان الطلاب كانوا في منتصف الفصل الدراسي الثاني من السنة الدراسية ٩٤/٩٣ .

حينئذ أودع الطلبة السجن لمدة ليلة واحدة . وفي الليلة الثانية قيّدوا ورحّلوا بالجملة الى قطاع غزة. لقد تركوا في منطقة غزة دون ايصالهم الى مدنهم أو مخيماتهم . وقتئذ ، كانت غزة تخضع لحظر تجول شامل فوجدوا انفسهم بهذه الحالة بمشكلة جدّية ومهدّدين بالتعرض لاطلاق النار "لاختراق منع التجول" . عندها اتصل هؤلاء بالاونروا التي سارعت بإرسال مركبة أقلّتهم الى حيث يقيمون . ولم يقف الامر عند هذا الحد ، بل إن كلاّ منهم غرّم بمبلغ ٤٥٠ شيكلا ، أي ما يعادل ١٥٠ دولارا امريكيا ، لم يستطع بعضهم دفعها .

وبعد تسرّب الخبر الى المجموعة المتبقية من طلاب قطاع غزة في جامعة بيرزيت ، لجأ هؤلاء الى الجبال نائمين تحت شجر الزيتون وفي بطون التلال المحيطة بالجامعة لتجنب الاعتقال .

لقد وجد هؤلاء الطلاب انفسهم يعيشون في حالة قلق دائم من الاعتقال ، الغرامات الباهظة ، الاحتجاز ، الترحيل الى غزة ، وتدمير مستقبلهم الاكاديمي من اجل الالتحاق بالدراسة .

Digitized by Birzeit University Library

نموذج ٣ : تغريم طلاب من الضفة الغربية بسبب زيارة " غير شرعية " الى قطاع غزة

من خلال برامج مخيمات العمل التعاوني المعتمدة في جامعة بيرزيت قامت هذه الاخيرة بتنظيم مخيم عمل في غزة بتاريخ ١١-١٤ آب ١٩٩٤ ، في محاولة لتمكين طلبة الجامعة والطلبة الاجانب من المشاركة في تنظيف الشواطئ وزراعة الاشجار في غزة . وبدورها أكدت لجنة الارتباط المدنية الفلسطينية للجامعة، أنه تم الموافقة على تصاريح دخول الطلاب الى غزة . وفعلا فقد دخلت جميع الباصات الى غزة بعد فحصها على حاجزي ايرز وبيت سيرا . وبعد الانتهاء من العمل غادرت الباصات غزة متوجهة الى الضفة الغربية بعد ان فحصت على نفس الحاجزين (ايرز وبيت سيرا) مرة اخرى . وبعد دخول الضفة الغربية تفرقت الباصات لتوصل المشاركين الى بيوتهم . ولكن عند قرية بيتونيا ، كان الكابتن آفي – مستشار الشؤون العربية في مكتب الادارة المدنية في مدينة رام الله- قد اقام نقطة تفتيش هناك ، ولهذا الغرض بالذات . وعندها اوقف الباصات وفصل طلاب قطاع غزة عن طلاب الضفة الغربية والقدس ، وقام بمخالفة ٤٣ طالبا من الضفة الغربية بتهمة الدخول الى اسرائيل بدون تصاريح فردية . على اية حال ، فقد قبل قسم من الطلبة هذه العقوبة واعتقل ١٤ طالبا من رام الله ولمدة ليلة كاملة فيما استدعي جميع الطلبة الى كابتن آفي للتحقيق . وفي رسالة من **ألبرت أغازريان** مدير العلاقات العامة الى المكتب الاسرائيلي لتنسيق النشاطات(٣٩) أكّد أن:

" هذا الحدث قد سبب مضايقات وتفاقم غير مبرّر للدرجة لاتطاق ، آخذين بعين الاعتبار أن هؤلاء الطلاب يشاركون في جهود بنّاءة لخدمة المجتمع " .

نموذج ٤ : اعتقال وتعذيب الطالب فيصل

وبعد حادث التفجير في مدينة تل ابيب بتاريخ ١٩ تشرين الاول ١٩٩٤ ، كان الطالب فيصل(٤٠)(٢٥ عاما من مدينة غزة) مغادرا جامعة بيرزيت في سيارة عمومي ، عندها أمرت نقطة تفتيش اسرائيلية تابعة لجهاز المخابرات السيارة بالتوقف طالبين فحص الهويات . وفي اللحظة التي اكتشفوا فيها أن هذا الطالب هو من قطاع غزة في وقت الغيت فيه جميع تصاريح طلاب القطاع ، حينئذ قاموا باعتقاله على الفور . يذكر أن هذه ليست المرة الاولى التي يعتقل فيها فيصل بسبب انتهاك نظام التصاريح ، فقد كان احد الطلاب الـ ٢٩ الذين اعتقلوا في مداهمات قرية ابوقش في شهر نيسان .

Digitized by Birzeit University Library

حاول مسؤولون في مكتب العلاقات العامة ومشروع حقوق الانسان اقناع جهاز المخابرات بعدم اعتقاله فأمروهم بالابتعاد جانبا لمسافة ١٥ ياردة ، فحاول مسؤولون في ادارة الجامعة إطلاق سراح فيصل ولكن دون جدوى .

على اية حال نقل فيصل الى سجن رام الله للإستجواب وخلال ذلك حاول جهاز المخابرات إجباره على العمل معهم كمتعاون . كذلك ، اعطوه ورقة وأمروه بكتابة اسماء النشطاء سياسيا في الجامعة الا انه رفض ذلك . وقام مسؤول الجيش الاسرائيلي الذي كان مكلفا بالتحقيق مع فيصل، بتقديم عروض فحواها : منح فيصل النقود وتصريح للدراسة في الضفة الغربية اذا وافق هذا الاخير على العمل مع جهاز المخابرات . وبعد رفض فيصل لهذا العرض قام المحقق بزيادة عدد النقود المعروضة الأن فيصل رفض التعاون بأي شكل من الاشكال ، عندها لجأوا الى اسلوب التهديد .

ومن خلال الاستجواب سئل فيصل عن عدة امور من ضمنها احداث في الجامعة ، انتخابات مجلس الطلبة ، سلوك الطلبة في الجامعة ، كما وسئل عن يحيى عياش(٤١) وايمن ابو خليل . ولكن فيصل أجابهم أنه لايعرف شيئا عن كل هذا . واستمر المحقق باستجواب فيصل وسؤاله عن نوع الدراسة التي يتلقاها في جامعة بيرزيت ، وعندها اجاب فيصل انه يدرس تاريخ وعلوم سياسية ، عقّب المحقق ان ذلك نفس الدراسة التي يدرسها عبد المنعم ناجح(٤٢) ، وسأل فيصل ان كان يعرفه: فاجاب فيصل بالنفي . عندها وصفه المحقق (بأنه اي فيصل) كاذب متهما اياه بالعمل مع عبد المنعم في قتل الكابتن مجدي . واستمر التحقيق بنفس الوتيرة لمدة ساعتين .

وقتئذ اخذ المحقق اسم وعنوان فيصل وقاموا بفحصه على الكمبيوتر وقال المحقق : " نحن نعلم عنك كل شيء " . واكمل المحقق قراءة تفاصيل دقيقة بملف فيصل تتعلق بأشقّائه وشقيقاته وقام على الفور وبدأ يضرب فيصل بوحشية مهددا اياه باغتصاب أمه وأخته .

بعد ذلك سأل المحقق فيصل عن عنوانه في رام الله ، حيث اجاب الاخير: انه لايعرف بالضبط، وذلك في محاولة منه لعدم تعريض زملائه في السكن لنفس الخطر ، فاخذه المحقق الى غرفة يوجد بها خارطة وطلب منه تحديد الموقع ، ثم سأله ان كان قد سكن في بيت محمد ، فاجاب فيصل : "نعم" فوصفه المحقق بـ "الكذاب" وبدأ بضربه على رأسه .

Digitized by Birzeit University Library

ولم يتوقف الامر عند هذا الحد ، بل ان المحقق عاد ثانية ليجبره على التعامل معه والتوقيع على الورقة ، فكانت نفس النتيجة برفض فيصل لذلك. عندها بدأ المحقق مرة اخرى بضرب فيصل على رأسه ثم خلع المسدس ووضعه على الطاولة آمرا المحققين الآخرين بمغادرة الغرفة .

واستطرد المحقق مخاطبا فيصل :" **انت الان تملك خيارا واحدا فقط ، هو أن تتعامل معنا ، واذا لم تفعل سوف اقتلك** " ، ثم افرغ مسدسه من جميع الرصاصات إلا واحدة ليلعب معه "لعبة القمار الروسية " ، فأمر فيصل بالإتكاء على الطاولة واضعا يديه فوق راسه قائلا : " **انت تملك الآن ثلاث ثواني حتى تقرر العمل معنا ، هل تريد الصلاة لله قبل ان تموت** " ، ثم صوب المسدس باتجاه رأس فيصل وبدأ يعدّ للثلاثة . فسحب المحقق زند البندقية ، ولكنه أي الزناد انزلق على حجرة فارغة فيها ثم كرر ذلك مرة ثانية .

ولم يتوقف الامر عند هذا الحد ، فقد طلب المحقق من فيصل التوقيع مرة اخرى ، وجاء الرفض كالعادة . عندها فقط وقف المحقق وأمسك بيد فيصل ليجبره على التوقيع ، ثم اخذ يسحب فيصل من شعره وضرب راسه بالطاولة ووضع ذراعه على الطاولة ليضربها ضربا مبرحا . ولم يبق الضرب مقتصرا على محقق واحد بل جاء محقق آخر ليشارك الاول بالضرب على كتفي فيصل في عقب المسدس ، ثم أحضر كاميرا واخذ صورة لفيصل .

بعد هذه الموجة العارمة من الضرب والتحقيق مع فيصل وعدم التوصل الى نتيجة مبتغاة ، اخبروه بانهم سيطلقون سراحه ولكن مع ابقاء هويته المغنطة مصادرة . كذلك فان عليه مراجعة جهاز المخابرات في غزة اليوم التالي حيث قاموا بتغريمه بـ ٤٥٠ شيكلا . وأضاف المحقق " **اذا لم ترجع الى غزة فاننا سنقوم بمحاصرة جامعة بيرزيت ونعتقلك مرة اخرى** " محذّرا اياه بأنه اذا اعتقل مرة اخرى فانه سيحكم تلقائيا لمدة سنة .

وبعد الافراج أخذه رفاقه الى المستشفى ، فاكتشف الطبيب وجود كسر في ذراعه الايسر وجرح في رأسه . لقد كان الطبيب قلقا جدا على حالة فيصل الامر الذي دعاه الى عمل فحوص اخرى قبل العودة الى غزة .

Digitized by Birzeit University Library

كذلك فقد عانى فيصل من آلام اخرى في الاذن بعد التحقيق ، وقام **الدكتور ابراهيم ابو لغد** نائب رئيس جامعة بيرزيت باصطحابه الى عيادة في رام الله ، حيث اكتشف الطبيب وجود جرح عميق في اذنه وثقب في طبلة الاذن بسبب الضرب الذي تلقّاه على رأسه خلال فترة التحقيق .

في الحقيقة لم يشأ فيصل العودة مرة اخرى الى قطاع غزة بسبب مصادرة هويته الممغنطة ولأن ذلك سيعرضه للمضايقة من الجنود على نقطة العبور الى غزة من جهة، ورغبته في اكمال تعليمه من جهة اخرى . من اجل ذلك ، قام باجراءات وقائية جديدة لحماية نفسه من الاعتقال ، فما وجد إلاّ النوم على سقف شقته في قرية بيرزيت . وفي نهاية تشرين الثاني ١٩٩٤ قام حوالي ١٠٠ جندي اسرائيلي بتنفيذ مداهمة لشقته في منتصف الليل معتقلين اربعة طلاب من قطاع غزة ومطلقين النار على الخامس ليصاب برجله عندما حاول الهروب (انظر الاسفل) .

لقد اعطي فيصل " الفرصة " في الاختيار من قبل جهاز المخابرات ، بين الترحيل الى غزة وبدون غرامة مالية أو ضرب جسماني آخر وإعادة هويته الممغنطة إن أفضى بأي شيء عن التعذيب الذي تعرض له . بعد كل هذه المعاناة التي مر بها فيصل اختار العرض الاول ، وحتى كتابة هذا التقرير في بداية كانون الثاني ، لايزال فيصل بدون هويته الممغنطة .

نموذج ٥ : مداهمات منازل طلبة في منتصف الليل وتدمير ممتلكات

في ٢٨ و٢٩ تشرين الاول من عام ١٩٩٤ ، قامت السلطات الاسرائيلية بمداهمة منازل طلبة جامعة بيرزيت ولمدة يومين على التوالي ، واسفرت المداهمات عن اعتقال ٢٢ طالبا وتفتيش دقيق لاكثر من عشرة منازل .

ففي يوم الاثنين ٢٨ تشرين الأول ، وفي حوالي الساعة العاشرة والنصف مساء ، قامت قوات كبيرة من الجنود الاسرائيليين والمخابرات باقتحام بناية تقع بالقرب من مخيم قدورة للاجئين في مدينة رام الله ، حيث تواجد عدد كبير من الطلبة هناك قامت السلطات الاسرائيلية باعتقالهم ، وبدأت حملة تفتيش وتكسير وتدمير للممتلكات في المبنى .

Digitized by Birzeit University Library

فقد كسروا الشبابيك ومزّقوا الكتب وألقوا بالملابس على الارض ، وصادروا ثلاثة كتب . وفي وصف عرضه " مشروع حقوق الانسان" حول الاعمال التي مارستها القوات الاسرائيلية ، علّق أحدهم قائلا :

" لقد دمّروا حتى النباتات التى كانت في المنزل " .

تابع بعدها الجنود التفتيش على سطح المنزل حيث اعتقل طلاب هناك ، وكان مجموع من اعتقلوهم ستة طلاب ، أربعة منهم من قطاع غزة .

وفي الليلة التالية ،(اي في يوم الثلاثاء) نظمت السلطات الاسرائيلية حملات مداهمة لعشرة منازل لطلبة الجامعة في قريتي بيرزيت وابو قش . وخلال هذه المداهمات اعتقل ١٨ طالبا كان غالبيتهم من قطاع غزة . كما ان الاثاث والممتلكات واجهت نفس المصير الذي واجهته في اليوم السابق .

من طلاب قطاع غزة الذين اعتقلوا ، وجد هناك خمسة عشر طالبا فقط ممن اتهموا في الوصول الى الجامعة بطريقة " لاشرعية " ، أي بدون تصاريح من اسرائيل . فقد رحلوا الى غزة في الفصل الصيفي وبدون اي فرصة للمدافعة عن حقوقهم .

Digitized by Birzeit University Library

خلف الاحداث

الرؤية الاسرائيلية لغزة وأبنائها

حتى نتمكن من فهم الاسباب الكامنة وراء نظام التصاريح هذا ، او المضايقات اليومية المستمرة لطلاب قطاع غزة ، من المهم جدا أن نفهم الرؤية الاسرائيلية تجاه غزة .فالمتتبع لتصريحات كل من الحكومة والمعارضة الاسرائيلية يدرك الفهم والرؤية المسبقة الذي ادى الى التمييز والتفرقة ضد ابناء غزة . فالمشاكل ترافقت مع بداية وجود الاحتلال العسكري لقطاع غزة والذي دفع برئيس الوزراء اسحق رابين للتصريح عام ١٩٩٢ :

" ان ما نصبو اليه هو غرق غزة في البحر ، ولكن بما ان ذلك لن يحدث ، لذلك وجب وجود حل"(٤٣).

والحقيقة الواضحة ، هي انه منذ تسليم غزة الى السلطة الوطنية الفلسطينية ، بقيت مشكلة الامن قائمة . فالفلسطينيون ما زالوا غير راضين لاعن الحكم الذاتي المنقوص ولا عن استمرار الاحتلال للضفة الغربية ، ومما يزيد من تفاقم الوضع خطورة المشاكل الاقتصادية الناجمة عن الاغلاقات المستمرة لقطاع غزة والتي تمنع ذهاب العمال الفلسطينيين لاماكن عملهم في اسرائيل . كما ان فكرة خلق فصل جغرافي دائم بين اسرائيل والفلسطينيين بدأت تجد صدى قويا لها لدى قيادات حزب العمل والمعارضة . وتعقيبا على حادث تفجير الحافلة في تل ابيب ، أوضح رئيس الوزراء الاسرائيلي اسحق رابين :

" نحن لانستطيع إبقاء هذا المزيج من اليهود والعرب ، يجب ان نوقف هذا الوضع الضبابي ، والحل يكون بالفصل لا بالاغلاقات التقنية ، يجب ان نقرر على ارضية فلسفية مختلفة ، واخيرا يجب ان تكون هناك حدود واضحة تبين الخطوط "(٤٤).

ويذهب اعضاء المعارضة في الكنيست الى ابعد من ذلك ، فرئيس حزب الليكود بنيامين نتنياهو صرح قائلا :

Digitized by Birzeit University Library

" لقد وعدنا رابين في دعايته الانتخابية ان يبعد غزة عن تل ابيب ، ولكننا خرجنا من غزة ، وغزة مازالت هنا في تل ابيب . وقبل يومين حذّرت انا شخصيا رابين من فك الحصار عن قطاع غزة . ولكن وللأسف فقد فضل رابين مصلحة عرفات ورفاهية سكان غزة على أمن مواطنيه . ان اغلاق غزة الان هو متأخر ومتأخر جدا " .

ومن جهته ، طلب رفائيل ايتان رئيس حركة تسومت باغلاق دائم للمناطق المحتلة قائلا :

" يقول رابين ، ان أهل غزة سيجوعون إن أغلقها . فاذا كان الخيار بين جوعهم ووجودنا فدعهم يجوعون "(٤٥) .

منذ التسليم الجزئي لغزة للسلطة الوطنية الفلسطينية في شهر ايار ١٩٩٤ ، ساد الاعتقاد لدى الاسرائيليين أن غزة اصبحت " قاعدة للعمليات العسكرية ضد اسرائيل " . هذا الاعتقاد عزز من قوة رد الفعل الاسرائيلي على احداث مثل حادث تفجير الحافلة في تل ابيب واختطاف الجندي فاكسمان، فاللغة المتقدة التي استعملها الصحفي ستيف رودان في مقالته في صحيفة " الجروسالم بوست " ، استطاع وصف هذا التخوف والشك لدى الشارع الاسرائيلي .

" ان حماس تتمتع بالحرية الكاملة . فهي تتدرب في غزة وبسهولة تتمكن من القفز عن الحدود مع اسرائيل . والمصادر الامنية تعقب على ذلك بأن التسلّل من الاردن اسهل من اريحا " .

وعلى نفس الصفحة من نفس العدد ذكر مصدر امني رفيع :

" فاكسمان لازال حيا وموجودا في غزة "

ولكن المدهش حقا أن منفذي كلا العمليتين في حادث تفجير الحافلة ومختطفي الجندي فاكسمان لم يكونوا من سكان قطاع غزة . وليس هذا فحسب ، بل إن فاكسمان لم يكن موجودا في غزة . وعلى ضوء هذه النتائج من التفكير العميق الذي شغل حيز التفكير لدى الحكومة الاسرائيلية ، فان الاسباب وراء نظام التصاريح تجاه طلبة قطاع غزة تصبح واضحة .

ومن المفارقات ان تصوير الغزّيين بانهم "اصل الشغب والعنف" يتعارض مع المعلومات الصادرة عن السلطات العسكرية ، فاسرائيل لا تزال حتى الان تحتجز ٥٣٠٠ معتقلا سياسيا ، ومن ضمن هؤلاء يمثل ابناء قطاع غزة نسبة ١٤- ١٧٪ منهم فقط ، آخذين بعين الاعتبار أن سكان غزة يمثلوا حوالي ٣٤٪ من المجموع الكلي للفلسطينيين في المناطق المحتلة(٤٧) .

Digitized by Birzeit University Library

لقد وجد أن عدد الذين رحّلوا الى غزة من جامعة بيرزيت يمثلون حوالي خمسة عشر ضعفا مقارنة مع السنتين الماضيتين ، وهذا يفسر النقمة الاسرائيلية المتزايدة على سكان القطاع بعد حصولهم على الحكم الذاتي المحدود . ففي عامي ١٩٩٢ و ١٩٩٣ كانت نسبة المعتقلين من طلاب قطاع غزة يمثل حوالي ١٠ ٪ من المجموع الكلي لعدد طلبة بيرزيت المعتقلين . وخلال أحد عشر شهرا من عام ١٩٩٤ ، كان طلبة قطاع غزة يمثلون نسبة ٤٨٪ من المجموع الكلي ، اي ٩١ من اصل ١٨٨ طالبا جاءوا من قطاع غزة(٤٨) ، وحوالي ثلثي هؤلاء الطلبة الغزّيين كانوا قد رحّلوا بصورة مؤقتة الى غزة ، وغرّموا غرامات مالية مختلفة بسبب مخالفات تصاريح .

تجزئة الضفة الغربية وقطاع غزة

منذ بداية تطبيق اتفاق اعلان المبادئ والتوقيع على اتفاقية القاهرة في ٤ ايار ١٩٩٤ ، بدأت غزة تعرف بمنطقة " الحكم الذاتي" والتي شكلت للسلطة الوطنية الفلسطينية مسؤوليات جديدة ، ويستثنى من ذلك ضبط الدخول والخروج الى القطاع . فتقديم طلبات لتصاريح اعتبر منذ هذه اللحظة مسؤولية السلطة الوطنية الفلسطينية التي تقوم بتسليم الطلبات الى السلطات الاسرائيلية للموافقة عليها .

وفي حزيران ١٩٩٤ وبعد استلام نسخة من الرسالة التي بعث بها السفير الاسرائيلي في بريطانيا الى أحد أعضاء البرلمان البريطاني عن وضع طلبة قطاع غزة ، قام مشروع حقوق الانسان بالاتصال بمؤسسة حقوق الانسان الفلسطينية "الحق" وبعد أن قامت هذه الاخيرة بتحقيق دقيق استنتجت ما يلي :

" لقد وقعت اتفاقية غزة – اريحا بين منظمة التحرير الفلسطينية واسرائيل التي لم تغير شيئا من الطرق والاجراءات التي على الفلسطينيين القيام بها من اجل الحصول على تصاريح دخول للضفة الغربية والحركة بين الضفة والقطاع . وفي حقيقة الامر ان منع الفلسطينيين من دخول أو مغادرة المناطق بقيت بيد اسرائيل"(٤٩) .

كذلك أوضح احد قادة المعارضة في جامعة بيرزيت الدكتور رياض المالكي قائلا :

" من المؤكد ان السلطة الوطنية الفلسطينية تضمر غايات جيدة ، ولكن القرار ليس بيدها ... وبالنهاية ، فان السلطة ضعيفة وواهنة ، فهي تعمل وفقا للقواعد والاسس التي تمليها اسرائيل . وسيبقى الطلاب بحاجة لاسرائيل حتى تسمح لهم بالذهاب الى الجامعة "(٥٠) .

Digitized by Birzeit University Library

وفي ١٦ شباط ١٩٩٤ ، اصدر مركز غزة للحقوق والقانون ومؤسسة الحق وجامعة بيرزيت بيانا مشتركا جاء فيه :

" يجب السماح لطلاب قطاع غزة بالحصول على الحق غير المشروط في تنمية المهارات والتفكير الدقيق الضروريين لتنمية عمل وأداء الحكم الذاتي والمجتمع المدني المبتغى من اتفاقية السلام .

إن المناطق الفلسطينية المحتلة تشكل وفي كل الاحوال وحدة مجتمعية واحدة ، لذلك فان على المجتمع الدولي التدخل فورا لوقف القوانين الاسرائيلية التي تحاول فصل المناطق الفلسطينية عن بعضها ، وذلك بتخفيض عدد المواطنين والعاملين والدارسين من قطاع غزة في الضفة الغربية .

ان الاعلان العالمي لحقوق الانسان يضمن كلا من الحق في حرية الحركة والتعليم كحقوق اساسية ، كما ولا يجب ان ينتقص أو يختزل أي جزء من هذه الحقوق من قبل التمييز المستمر لنظام التصاريح ضد طلبة القطاع " .

ومما لاشك فيه ان السياسة الاسرائيلية تهدف وبأية طريقة كانت لاستئناء أبناء غزة من مجتمع الضفة الغربية ، وذلك في محاولة لزرع إسفين في الجسم الفلسطيني الواحد . ففي عام ١٩٩٢ وقبل اعادة فتح جامعة بيرزيت بعد اغلاق استمر حوالي خمس سنوات بأمر عسكري اسرائيلي ، سئل الدكتور جابي برامكي ، نائب رئيس جامعة بيرزيت من قبل قائد الادارة المدنية لمنطقة رام الله "لماذا لايستثنى طلبة قطاع غزة من الدراسة في جامعة بيرزيت ؟!" . لقد كان واضحا ان قبول العرض سيشكل بادرة حسن نية من قبل جامعة بيرزيت ، الامر الذي سيساعد على إعادة فتحها .

ولقد اوضحت جمعية اصدقاء جامعة بيرزيت ، والتي تتخذ من لندن مقرا لها في نشرتها التي صدرت في شهر ايار ١٩٩٤ :

" يوجد هناك ٢٥٠ ميلا من السياج المكهرب والذي يفصل بين قطاع غزة واسرائيل ، بالاضافة الى اجهزة مراقبة متطورة وممرات رملية مكنّسة لتكشف اي شخص يحاول الدخول عنوة الى اسرائيل . ان هذه الاجراءات تمثل اتجاها لفصل غزة عن بقية المناطق المحتلة في اللحظة التي يطبق فيها اتفاق اعلان المبادئ وانسحاب اسرائيل من غزة"(٥١) .

إن محاولة تجزئة الضفة الغربية وقطاع غزة من خلال نظام التصاريح ، الاغلاقات المؤقتة والسياج المكهرب ، تتحدّى في جوهرها روح ونص اتفاقية القاهرة الموقعة في ٤ ايار ١٩٩٤ والتي تنص على ان :

Digitized by Birzeit University Library

" يرى الجانبان (الاسرائيلي والفلسطيني) أن الضفة الغربية وقطاع غزة يشكلان وحدة جغرافية واحدة، وسيعمل على الحفاظ على التكامل بينهما خلال المرحلة الانتقالية ... قطاع غزة واريحا سيبقيان جزءا مكملا للضفة الغربية ويجب ألاّ تتأثر مكانتهما خلال هذه المرحلة "(٥٢)

ومما لاشك فيه ان شعور الفلسطينيين يصب في اتجاه كون قطاع غزة وحدة مكملة للمناطق الفلسطينية ككل . ففي ٢٥ آذار ١٩٩٤ اتجه حوالي ٣٠٠ طالب من جامعة بيرزيت الى قطاع غزة وذلك للاحتجاج على الاجراءات الاسرائيلية ضد طلبة قطاع غزة . وقد كان من المخطط أيضا أن يعتصم هؤلاء عند حاجز ايرز على مدخل مدينة غزة ، إلا أن السلطات الاسرائيلية رفضت السماح للحافلات التي كانت تقلّهم بالمرور من عند حاجز اللطرون الذي يبعد حوالي ٤٠ ميلا عن حاجز ايرز عند مدخل غزة .

وفي تصريح له في ٢٩ نيسان علّق رئيس جامعة بيرزيت **الدكتور حنا ناصر** على محاولة فصل قطاع غزة عن بقية المناطق الفلسطينية قائلا :

" نحن غير جاهزين لسياسة تمييز عنصري جديدة على النمط الاسرائيلي ، فلقد عانى العالم بما فيه الكفاية من هذه التفرقة والتمييز العنصريين .

Digitized by Birzeit University Library

تحمل المسؤولية

تضليل عالمي

لقد واجه العديد من المهتمين بمسألة طلبة القطاع في الميدان الدولي صعوبات جمة في حملتهم هذه ، فلقد كان الناطقون باسم الحكومة الاسرائيلية وممثّليات اسرائيل في دول مختلفة غير أمينين في نقل حقيقة ما يجري في المناطق المحتلة . وقد كان ذلك واضحا عند التوجّه لهم بأسئلة من ممثلي حكومات اجنبية .

حالة دراسية : ردود فعل على الحملة التي قامت بها جمعية اصدقاء جامعة بيرزيت في بريطانيا .

بعد ان قامت جمعية اصدقاء بيرزيت في بريطانيا بتقديم مشكلة طلبة قطاع غزة الى احد أعضاء البرلمان البريطاني في نيسان - ايار ١٩٩٤ ، رد عليه السفير الاسرائيلي في بريطانيا **موشيه رافيف** في رسائل مختلفة على ذلك بقوله :

" لقد كان على طلاب غزة في السابق تقديم طلبات الى مكاتب الادارة المدنية في مناطق سكناهم في غزة للحصول على تصاريح للدراسة في الضفة الغربية ، وبعد اجراءات أمنية كانوا يحصلون على تصاريح شخصية للسفر الى الضفة الغربية ومن هناك يحصلون على تصاريح أخرى للاقامة في الضفة الغربية خلال فترة دراستهم .

ومنذ توقيع اتفاق غزة - اريحا في الرابع من ايار ١٩٩٤ ، اصبحت السلطة الوطنية الفلسطينية تقوم بهذه المهمة ، اي تصدر التصاريح لجنة التنسيق والارتباط على نقطة ايرز (حيث الدخول والخروج الى اسرائيل) التي يأخذها الاشخاص من هناك ، فمن الممكن ان تؤدي هذه الترتيبات الجديدة الى فحوصات كثيرة وقواعد وأسس لهذا الغرض تقوم بها السلطة الفلسطينية والتي من الممكن ان تخلق عوائق جديدة أمام حصول الطلبة على تصاريح لدخول جامعاتهم "(٥٤).

Digitized by Birzeit University Library

إن رفض **رافيف** بالاعتراف بمسؤولية نظام التصاريح الاعتباطي الاسرائيلي ، وتحميله المسؤولية للسلطة الوطنية الفلسطينية ولو جزئيا ، يمثّل مسألة لا يجوز التساهل تجاهها . ومن اجل ذلك قامت مؤسسة "الحق" بالتحقيق في هذا الادعاء وادعاءات اخرى مماثلة قام بها **رافيف** بعد طلب تقدم به مشروع حقوق الانسان - كما ورد في الجزء السابق عند التجزئة - .

وعليه فقد طلبت " الحق " توضيح رسمي من السلطة الفلسطينية حول هذا الامر ، وفعلا ، فقد استلمت رسالة من **فريح الخيري** " رئيس لجنة التنسيق والارتباط المدنية الفلسطينية والمسؤول عن التنسيق مع السلطات الاسرائيلية حول الامور المدنية ، ومن ضمنها تصاريح الدخول من والى غزة واريحا ، فقد أكد الخيري أن السلطة الفلسطينية لم تمنع أي فلسطيني من الدخول الى اسرائيل قائلا : **" نحن نسلم الطلبات التي نستلمها من السكان الفلسطينيين الى السلطة الاسرائيلية وفي اسرع وقت ممكن . وما نستلمه من الاسرائيليين سواء كان بالسماح أو الرفض نسلمه الى الفلسطيني المتقدم بالطلب**"(٥٥).

وأضاف الخيري أن السياسة الاسرائيلية في رفض التصاريح لطلاب غزة تمثل رفض حق التعليم لهم، وتعتبر السلطة الفلسطينية هذه المسالة من الأولويات التي تقوم بمناقشتها مع الاسرائيليين في كل اجتماع معهم ، وعلى سبيل المثال ، فقد طلب الجانب الفلسطيني في اجتماع ٨ تشرين الثاني ١٩٩٤ إعفاء طالبات قطاع غزة من هذه العراقيل ، وعليه ، فقد وافق الجانب الاسرائيلي إلا أنه لم يقم بتطبيق ذلك(٥٦) ، وفي ٧ كانون الاول ، حصلت تقريبا معظم طالبات جامعة بيرزيت من قطاع غزة على تصاريح الدخول في حين بقيت الجامعات الاخرى تنتظر حدوث مثل هذا الامر عندها . والنتيجة التي توصلت لها مؤسسة الحق " كما ورد في الجزء السابق " لازالت حاضرة :

" إن اتفاقية غزة – اريحا التي وقعها الجانب الفلسطيني والجانب الاسرائيلي لم تغير شيئا من الاجراءات التي على الفلسطينيين القيام بها من اجل الحصول على تصريح لدخول الضفة الغربية أو للحركة بين قطاع غزة والضفة الغربية "(٥٧) .

Digitized by Birzeit University Library

لقد كان من الضروري هنا التركيز على التضليل الذي تمارسه اسرائيل وعلى اعلى المستويات في الحكومة البريطانية . ففي رسالة بعث بها وزير الخارجية ومسؤول شؤون الكومنولث **دوغلاس هوج** ، ردا على اسئلة طرحت من أعضاء في البرلمان البريطاني في الوقت الذي كانت جمعية اصدقاء بيرزيت تقوم فيه بحملتها ، قال فيها :

" إن مسالة التصاريح لـ ١٣٠٠ طالب من قطاع غزة ... قد وصلت الى حل باصدار تصاريح للطلبة في جميع الاوقات ... فالاتفاق الذي وقع في القاهرة بين منظمة التحرير الفلسطينية واسرائيل ، تضمن خط مرور آمن بين غزة وأريحا لسكان هاتين المنطقتين " .

وفي الوقت الذي لم يحدث فيه أي تغيير على وضع طلبة قطاع غزة في فترة رسالة هوج ، وفي الوقت الذي لم يحدث فعلا أي تغيير خلال الخمسة اشهر الماضية ، كان من الضروري جدا ابراز التفاوت والتباين بين تصريحات الحكومة البريطانية والوضع الحقيقي كما يعيشه أبناء قطاع غزة . وفي الوقت التي كانت الحملة التي نظمها أصدقاء بيرزيت في بدايتها تقدمت القنصلية البريطانية بطلب الى مشروع حقوق الانسان للحصول على معلومات عن الاوضاع التي يعيشها طلاب غزة . ومنذ ذلك الوقت " أي من الفترة التي بعث بها مشروع حقوق الانسان المعلومات للقنصلية البريطانية وحتى تصريحات دوغلاس هوج "، لم يرسل مشروع حقوق الانسان الى القنصلية أي معلومات تفيد أن وضع طلاب غزة قد تغير .

وفي الحقيقة لم تصدر تصاريح حتى لنصف الطلبة الـ ١٣٠٠ الذين يدرسون في مؤسسات التعليم العالي في الضفة الغربية . وعند إلقاء نظرة على الاتصالات الجارية بين مشروع حقوق الانسان وجمعية اصدقاء بيرزيت تبين لنا أن **إيما نوتن** مسؤولة التوثيق لمشروع حقوق الانسان قد ارسلت برسالة فاكس في ٨ حزيران -أي قبل ثلاثة اسابيع من رسائل هوج - جاء فيها :

" على الرغم من الامل الضعيف الذي تبلور بالوصول الى بعض الاتفاقات بين السلطة الفلسطينية واسرائيل بخصوص قضية التصاريح ككل، فان حالة الفوضى هي الحالة السائدة في هذا المضمار ، فبعض الطلبة قد حصل على تصاريح دخول لمدة ثلاثة شهور وبعضهم حصل على تصاريح لمدة ٤٨ ساعة والتي لم تجدد في الادارة المدنية في رام الله بعد ، والبعض الآخر رفضت تصاريحهم ، وآخرون ايضا لم يتقدموا بطلبات بعد ، ما زلنا نراوح مكاننا ".

Digitized by Birzeit University Library

وفي ٢١ حزيران أي قبل حوالي أسبوع من رسائل هوج ، أوضحت **ايما** تقول :
" إن طلاب غزة يحصلون على التصاريح ... بالقطارة (نقطة نقطة) " .

وفي رد على طلب من جمعية أصدقاء جامعة بيرزيت في ٢٧ حزيران أي قبل يومين من رسالة هوج للتوضيح حول " نصف " طلاب غزة ممن حصلوا على تصاريح في الضفة الغربية علقت **ايما نوتون** تقول :
" إن الحديث عن "نصف" الطلاب ممن حصلوا على تصاريح جاء من تقديرات أولية متفائلة ، إلا أننا في الحقيقة ما زلنا بعيدين كثيرا عن توفير التصاريح "لنصف" الطلاب " .

وعلقت **ايما نوتون** في ١١ تموز - اسبوع ونصف بعد رسالة هوج - قائلة :
" في الاسبوع الأخير من ٤-١٠ تموز ، وبعد ان حصل ثلاثة طلاب على تصاريح مؤقتة ، ذهبوا الى الادارة المدنية في رام الله للتجديد ، وهناك ابلغوا أن هناك مشكلة ويجب عليهم أن يعودوا فورا الى غزة ، ليس هذا فحسب ، بل إن الادارة المدنية قامت بمصادرة هوياتهم الممغنطة" .

وبناء على كل ما تقدم من تقارير منذ وقت رسائل هوج ، فانه يمكننا القول أن هناك اجماعا بين جميع الاطراف المهتمة بهذه القضية : مشروع حقوق الانسان ، جمعية اصدقاء جامعة بيرزيت ، الحق، مركز غزة للحقوق والقانون ، السلطة الوطنية الفلسطينية ، بانه لم يطرأ أي تحسن على وضع طلبة القطاع . ولذلك فان تصريحات هوج قد بنيت على معلومات اسرائيلية تضليلية لم يجري التحقق منها .

وفي ردّه على الاتهام الذي ورد من قبل مشروع حقوق الانسان باعتماد هوج على معلومات اسرائيلية محضة في اجابته على تساؤلات أعضاء البرلمان البريطاني ، اجاب **ريتشارد دالتون** القنصل البريطاني العام في القدس قائلا :
" في الوقت الذي شهد فيه شهري نيسان وايار من عام ١٩٩٤ خلافا حول مسألة تصاريح الدخول ، حصلنا على معلومات من العديد من المؤسسات الفلسطينية والدولية بما في ذلك وسائل الاعلام ، الأونروا ، ومشروع حقوق الانسان في جامعة بيرزيت .

Digitized by Birzeit University Library

وقام زملاؤنا أيضا في السفارة البريطانية في تل ابيب بالاتصال بالادارة المدنية الاسرائيلية ونتيجة لذلك ، فاننا توصلنا الى فهم مفاده ان السلطات الاسرائيلية قد وافقت اخيرا على منح تصاريح لجميع طلبة القطاع الـ ١٣٠٠ وذلك في منتصف حزيران ، ولكن المشكلة ان هناك الكثير من الطلبة قد فقدوا ثلاثة شهور من الدراسة ، ولذلك قامت جامعة بيرزيت بتنظيم محاضرات خاصة في فصلي الصيف والخريف لتعويض ما ضاع من الوقت .

أنا اتفق معكم في انه من المهم لنا ان نصل الى اقصى قدر من المعلومات الدقيقة المتوفرة . ولهذا السبب فاننا سنبقى على اتصال مع العديد من المؤسسات الفلسطينية والاسرائيلية والدولية لهذا الغرض .

... وكما يذكر السيد هوج في رسالته في ٢٩ حزيران ، فاننا سنبقى مهتمين بالنتائج الاجتماعية والاقتصادية للإغلاق المفروض على قطاع غزة والضفة الغربية ، لقد أبلغنا السلطات الاسرائيلية مرارا وتكرارا عن قلقنا تجاه هذه المسألة وسنواصل ذلك "(٥٩).

ورغم اننا لانشك بالالتزام البريطاني تجاه طلاب قطاع غزة ممثلا بالقنصلية البريطانية في القدس ووزير خارجية بريطانيا ومسؤول شؤون الكومنويلث ، إلا أن مشكلة تصاريح طلبة قطاع غزة تبقى قائمة ، ولايوجد حل للمشاكل المتعاقبة التي تواجه طلبة القطاع .

يرافق الاصدار الاعتباطي للتصاريح مشاكل التجديد ومصادرة التصاريح والهويات الممغنطة والتي ما زالت تتفاقم باستمرار . ولا بد ان هناك متابعة جديدة بالتقارير التي ابرقها مشروع حقوق الانسان حول آخر تطورات مشكلة التصاريح ، بل ان استعمال هوج لكلمة " حل " في اتصال رسمي مع أعضاء حكومته يوحي ان الصعوبات قد زالت والوضع قد تغير من جهة ، وأن مشاكل التصاريح لن تحدث ثانية . ولكن تجربة جامعة بيرزيت تقول غير ذلك تماما.

وبالاضافة لما تقدم فان جامعة بيرزيت بقيت مهتمة بالعقاب الجماعي الذي يمارس ضد سكان قطاع غزة سواء بعد أي هجوم من قبل فلسطينيين من قطاع غزة ضد اسرائيليين ، أو بالافتراض المسبق أن افراد غزة هم المسؤولون عن أي حادث ، كما حدث عند اختطاف الجندي ناحشون فاكسمان ، وحادث تفجير الحافلة في تل ابيب ، فالنتيجة المباشرة لهذا الفهم الاسرائيلي الخاطئ كانت فقدان ٣٥٠ طالب غزّي من جامعة بيرزيت وحدها لما يقارب نصف الفصل الدراسي .

Digitized by Birzeit University Library

ومع استمرار الحكومة الاسرائيلية في بث معلومات مضللة لممثلي الحكومات الأجنبية ، كان من المهم التوقف هنا للإطلاع على حقيقة ما يجري . فآخر مثال على ذلك كان في الرسالة التي بعث بها **موشيه رافيف** الى احد أعضاء البرلمان البريطاني " **مايك واتسون** " في ٣ تشرين الثاني ١٩٩٤ ، وفي معرض ردّه على الرسالة التي بعث بها واتسون الى الادارة المدنية في رام الله مستفسرا عن مداهمة قرية ابو قش في ٢٨ نيسان ١٩٩٤ واعتقال طلبة من قطاع غزة أجاب رافيف قائلا :

" لقد امتلك هؤلاء الطلاب ومنذ عودتهم الى دراستهم في هذا الفصل تصاريح سارية المفعول"(٦٠).

وكما ذكرنا سالفا في هذا التقرير لم يسجل أي حالة حصل فيها طالب من جامعة بيرزيت على تصريح في الفصل الدراسي الأول ٩٤/٩٥ إلا بعد ٧ كانون الأول ، أي بعد شهر من رسالة رافيف، وفي رسالة " فاكس " بتاريخ ١٢ تشرين الثاني ١٩٩٤ الى السفير ، اشارت جامعة بيرزيت الى هذه الحقيقة طالبين اجابة لهذا التساؤل . وقد حصلت بيرزيت فعلا على هذه الاجابة ولكن في ١٢ كانون الأول أي بعد شهر كامل من تاريخ الرسالة الأولى ، ردّ **امير ميمون** السكرتير الثاني في السفارة قائلا :

" لقد تلقّيت مؤخرا هذه المعلومات والتي من الممكن أن تكون مهمة بالنسبة لكم ، فقد أعطى رئيس الوزراء ووزير الدفاع موافقته بتاريخ السابع من كانون الأول لـ ٢٠٠ طالب من قطاع غزة لمواصلة الدراسة في جامعة بيرزيت . ولقد اصبح هذا ممكنا بعد استلام الطلبات والإلتزامات (والتي ذكرتها لكم في رسالة سابقة) من الطلبة وبواسطة السلطة الفلسطينية ، كما اتفق عليه خلال المناقشات التي دارت بين لجنتي التنسيق الفلسطينية والاسرائيلية الاسبوع الماضي .

وبناء عليه ، فان الادارة المدنية ستبدأ من السابع من كانون الأول بتزويد التصاريح لهؤلاء الطلبة لدخول الضفة الغربية ومواصلة الدراسة وستسلّم التصاريح للطلبة عن طريق السلطة الفلسطينية"(٦١).

Digitized by Birzeit University Library

وعليه ، فقد ارسل مشروع حقوق الانسان نسخة عن هذه الرسالة الى السلطة الفلسطينية لاستيضاح رأيهم ، ومن خلال ذلك تبين الخطأ في الاستنتاج ، والذي مفاده : أن السلطة الفلسطينية هي مسؤولة جزئيا عن التأخير الذي حدث للتصاريح ، فقائمة أسماء الطلبة الذين كانوا يدرسون في الجامعة كانت قد سلمت الى السلطة الاسرائيلية في تموز ١٩٩٤ ، أما القائمة الجديدة فكانت قد سلمت الى السلطة الاسرائيلية في تموز وفي بداية الفصل الدراسي الاول ٩٤/٩٥ (٦٢). وكما اشرنا سلفا في هذا التقرير فان التقديم الجماعي للطلبات أدّى الى منح ثمانين تصريحا ، ثم الغيت بعد حادث تفجير الحافلة في تل ابيب ، وهكذا فان الرفض المستمر للتصاريح قد جاء نتيجة التأخير الاسرائيلي في إصدارها .

إن النزعة لدى ممثلي الحكومة الاسرائيلية في الخارج لاستثمار الحقيقة وتقبل الحكومات الاجنبية لهذا الاستثمار استمر على نفس الوتيرة . ففي ١٤ تشرين الثاني كتب **ادوارد جنكسون** منسق جمعية اصدقاء جامعة بيرزيت الى مكتب الخارجية البريطانية والكومنويلث بخصوص رفض تصاريح طلاب قطاع غزة في ٩ كانون الأول ، وبعد فترة بسيطة من اتّباع السياسة الجديدة في اصدار ٢٠٠ تصريح ، ردّ عليه **جاي بولارد** من مكتب الخارجية لشؤون الشرق الاوسط قائلا :

" لقد قامت سفارتنا في تل ابيب بالإتصال مع الادارة المدنية طالبين ايضاحات عن المشكلة التي وردت في رسالتك ، ورغم أنهم أي الاسرائيليين كانوا غير قادرين على إعطاء معلومات فورية عن وضع طلبة غزة الذين يدرسون في الضفة الغربية ، إلا أنهم وعدونا بالاجابة بأسرع وقت ممكن " . وعلى هذا ، فقد استلم بولارد الإجابة في ٦ كانون الثاني ١٩٩٥ حيث قال :

" لقد استلمت سفارتنا في تل ابيب تأكيدات بتاريخ ٢٢ كانون الاول مفادها ، أن مكتب رئيس الوزراء الاسرائيلي أصدر تعليماته بخصوص الطلبة من سكان غزة والذين يرغبون بالدراسة في الضفة الغربية أن بإمكانهم الآن أن يفعلوا ذلك "(٦٣) .

إن هذا التصريح يتناقض كليا مع السياسة الاسرائيلية الاخيرة في ٧ كانون الاول ، ويؤكد طبيعة نظام التصاريح الاعتباطية والمشوشة ، وبخصوص الدقة في التصريح فان ما يتطلبه توقيع اعلان يخالف الحقوق السياسية للأفراد ويطرح شكوك جدية فيما اذا حصل الـ ٢٦٩ طالبا على حرية" متابعة دراستهم . إن هذا " القسم بالوفاء " يمثل قرارات جديدة ومضايقة لاصدار تصاريح للتعليم لهؤلاء الذين يحملون وجهات نظر سياسية محددة ، وتتطلب اجابة جديدة من المجتمع الدولي.

Digitized by Birzeit University Library

وكما نوقش بالتفصيل في قسم سابق من هذا التقرير تحت عنوان " القسم بالوفاء " و"حقل التجارب"، فان عددا من طلبة جامعة بيرزيت ممّن حصلوا على تصاريح من ذلك الوقت وحتى نشر هذا التقرير في بداية كانون الثاني، يمثل فقط ٢٦٩ طالبا من أصل ٣٥٠ طالبا، اي ٧٥ بالمئة من طلبة قطاع غزة في الجامعة . يذكر ان بعض الجامعات قد ذكرت ان نسبة من طلابها قد حصلوا على تصاريح في وقت نشر هذا التقرير .

لقد كان من الواضح ايضا أن ممثلي الحكومة البريطانية في اسرائيل والمناطق المحتلة لم يقوموا باستشارة المؤسسات الفلسطينية قبل تبنّي المعلومات الاسرائيلية التى تحتوي على معلومات مضللة ، وحسب المعلومات التى بحوزتنا فان جامعة بيرزيت هي الجامعة الوحيدة التي حصل طلابها على تصاريح مشروطة في الفترة الواقعة بين تصريح السفارة في تل ابيب في ٢٢ كانون الاول ، ورسالة بولارد في ٩ كانون الثاني . وبالطبع فان كلا من جامعة النجاح وجامعة القدس المفتوحة لم تحصلا على أي تصاريح لطلابها في تلك الفترة، بل ان ذلك الوضع لم يتغير في جامعة القدس المفتوحة حتى تاريخ ١٧ كانون الثاني ، فقد اصبح الآن واضحا وجليا بأن تصريح مكتب رئيس الوزراء هو عار عن الصحة ، حيث لم تلمس واحدة من الستّة جامعات فلسطينية ذلك .

نداء لتدخل دولي عاجل

لقد بات واضحا من أن هناك حاجة ماسّة جدا لتدخل دولي فوري وسريع لوقف تبريرات سلطات الاحتلال الاسرائيلي في الخرق الواضح للقانون الدولي ، وعدم الاعتماد على المعلومات الاسرائيلية التي تصدر بخصوص طلبة قطاع غزة بان المسألة قد حلت تماما .

إن المشكلة لن تحلّ قبل اعلان الحكومة الاسرائيلية لكل التفصيلات الواقعية والحقيقية لسياستها تجاه طلبة قطاع غزة الذين يدرسون في الضفة الغربية ، ثم أخذ خطوات عملية لإلغاء العوامل الاعتباطية في نظام التصاريح وإعطاء تصاريح دخول لجميع طلبة قطاع غزة .

Digitized by Birzeit University Library

ان على المجتمع الدولي التدخل الفوري للتحقيق في هذا النظام المليء بالخلل لما يحمل في طيّاته من تأثيرات مباشرة وعميقة على حق الفرد في التعليم . ومهما كانت البواعث الأمنية فانه لايجوز استخدام ذلك كمبرر لإنتقاص اي جزء من هذا الحق ، وكما ترى مؤسسة الحق :

" فإن الطرق الوقائية لاتترجم الى قيود غير مبرّرة والتي تنتهك الكثير من حقوق الانسان والحريات الأساسية "(٦٤).

واذا وجد من سيقوم بأعمال عنف ضد مواطنين اسرائيليين ، فان ذلك يتطلب التعامل معه على اساس فردي وليس جماعي ، موفّرين له كل الحقوق المشروعة في الدفاع عن نفسه ضد التهم الموجهة اليه في محكمة مفتوحة لا بإحضار معلومات أمنية سرية .

إن العقاب الجماعي لايؤدي إلاّ إلى نتائج مدمرة ، خصوصا أن كلا الطرفين الموقعين على اتفاق غزة – اريحا قد أخذوا على عاتقهم بناء أسس ثابتة وقوية في المنطقة . ولا يجوز التلاعب بحقوق ومستقبل طلبة القطاع في بازار المساومات والصفقات ودفعهم الى حالة الاحباط واليأس .

وانطلاقا من ذلك كلّه ، فان جامعة بيرزيت تناشد المجتمع الدولي لدعم وتعزيز كل معاهدات واتفاقيات القانون الدولي المتعلقة بهذا الموضوع ، بما في ذلك الاعلان العالمي لحقوق الانسان ، اتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩ ، اتفاقات لاهاي لعام ١٩٠٧ ، الميثاق الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لعام ١٩٦٦ ، والميثاق الدولي للحقوق السياسية والمدنية لعام ١٩٦٦ .

إن هناك حاجة ماسة لتحميل اسرائيل المسؤولية الكاملة عن الخرق المتكرر للإتفاقيات الدولية والتي هي كغيرها من الدول موقعة على هذه الاتفاقيات . فبدون الإلتزام الكامل بهذه الاتفاقات الدولية لحقوق الانسان والتعليم ، فان كل الاتفاقيات التي وقعت بين الجانبين الاسرائيلي والفلسطيني بما في ذلك اتفاق إعلان المبادئ ستواجه المصير المحتوم بالفشل الذريع وعندها فقط سيتلاشى أيضا الأمل العالمي في وضع حد للصراع والنزاع في منطقة الشرق الاوسط والذي عاشته أمتين طوال هذا القرن .

Digitized by Birzeit University Library

ولقد أوضح مركز غزة للحقوق والقانون بالحاجة الملحة لتدخل المجتمع الدولي قائلا :

" لقد طالبنا وبالنيابة عن طلاب غزة الادارة المدنية بالغاء هذه القيود ولكن دون جدوى . ولذلك وجد الخيار الوحيد وهو مطالبة المجتمع الدولي والحكومة الاسرائيلية لوقف انتهاكات حقوق الانسان الأساسية هذه ".

إن أوضح تأكيد على الموقع الأساسي للتعليم في العالم الحديث قد وجد في فقرة ١٣ (١) من الاتفاق الدولي للحقوق الاقتصادية ، الاجتماعية والسياسية ١٩٦٦ والتي تنص على :

" .... إن التعليم يستلزم تمكين كل شخص من المشاركة بفعالية في مجتمع حر ، الرّقي بمستوى الفهم والصداقة بين كل الامم والعروق والإثنيات والمجموعات الدينية ، وفوق كل ذلك نشاطات الامم المتحدة لحفظ السلام " .

ومن الضرورة بمكان احترام هذه الروح ، فالطلبة يمثلون جزءا مهم في بناء المجتمع الفلسطيني المستقبلي ، وبالاعتماد عليهم يمكن لأي سلام حقيقي دائم أن يبنى في المنطقة، وإذا أهملوا فان بوادر السلام ستتلاشى" (٦٥) .

Digitized by Birzeit University Library

المراجع والهوامش

١- إحصائيات تقديرية حتى نهاية عام ١٩٩٤ نشرت عن سجل السكان ، مركز البحث والتخطيط في القدس ١٩٩٣ ، واقتبست من دليل " باسيا " ١٩٩٥ (الجمعية الفلسطينية لدراسة الشؤون الاكاديمية الدولية) حول دراسة القضايا الدولية للمجتمع الأكاديمي الفلسطيني .

٢- تقرير أعده مكتب العلاقات العامة في الجامعة الاسلامية في غزة عام ١٩٩٣ .

٣- المصدر : الدليل السنوي " باسيا " لعام ١٩٩٥ .

٤- إحصائيات القدس ، زوّدت لمركز حقوق الانسان من جامعة القدس المفتوحة في فاكس بتاريخ ١٧ كانون الثاني ١٩٩٣ .

٥- المصدر : مجلس التعليم العالي ١٩٩٤ .

٦- " اتفاق إعلان المبادئ ".

٧- " اتفاقية القاهرة ".

٨- قرار مجلس الأمن ٢٤٢ (٢٢ تشرين الثاني ١٩٦٧) ، تبنّى ذلك بالإجماع في الاجتماع الـ١٣٨٢ .

٩- صور عن الهويات الممغنطة ووثائق اخرى مطلوبة من طلاب غزة للدراسة في الضفة الغربية موجودة في الملحق رقم ١ .

١٠- مكاتب ادارة سلطات الاحتلال الاسرائيلي في المناطق المحتلة ، رئيس الادارة المدنية هو جنرال في الجيش .

١١- معروف ايضا بـ الشين بيت أو الشاباك في اللغة العبرية .

١٢- الخط المائل أضيف الى جزء من الاقتباس للتاكيد .

١٣- تتبع جامعة بيرزيت النظام الامريكي في نظام التعليم العالي ، فالفصل (نصف السنة الدراسية) مساوية للفصل الاكاديمي في بلدان اخرى مثل بريطانيا .

١٤- انظر القسم القادم في هذا التقرير تحت عنوان (إغلاق مؤقت أم دائم لقطاع غزة).

١٦- رسالة بعثت بها مؤسسة الحق الى اسحق رابين رئيس الوزراء ووزير الدفاع بخصوص مصطفى مرعي بتاريخ ٢٧ ايار ١٩٩٤ . نص الرسالة كاملا في الملحق رقم ٢ .

Digitized by Birzeit University Library

١٧- انظر رسالة موشيه رافيف ، السفير الاسرائيلي في بريطانيا بتاريخ ٣٠ حزيران في الملحق رقم ٢ .

١٨- هذا التبادل قد سجل في دراسة طلاب قطاع غزة في جامعات الضفة الغربية والقدس . رد مؤسسة الحق على رسالة السفير الاسرائيلي في ٩ آب ١٩٩٤ .

١٩- انظر القسم الخاص بـ " الرؤية الاسرائيلية لغزة وأبنائها " لاحقا في هذا التقرير .

٢٠- هذا الاقتباس أخذ من فقرة ٥٠ من اتفاقيات لاهاي لعام ١٩٠٧ ، وفقرة ٣٣ من معاهدة جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩ ونقلت عن تقرير مؤسسة الحق بعنوان " معاقبة أمّة " بتاريخ كانون الاول ١٩٨٨ ، من صفحة ٧٨ - ١٧٩ .

٢١- ادار الدكتور جابي برامكي الشؤون اليومية لجامعة بيرزيت بعد إبعاد الرئيس حنا ناصر ولمدة ١٩ عاما الى لبنان في عام ١٩٧٤ .

٢٢- المصدر : مركز المعلومات الفلسطيني لحقوق الانسان .

٢٣- ملاحظة : ليس بالضرورة مواطنين اسرائيليين ، إلاّ إذا اختاروا التقدم لطلب جنسية اسرائيلية .

٢٤- أنظر صورة عن وثيقة السفر لطلاب غزة في الملحق الاول .

٢٥- وردت في سجل حقوق الانسان ، آذار - تشرين الاول ١٩٩٣ ، منشورات حقوق الانسان .

٢٦- وردت في مقالة " رابين : منظمة التحرير الفلسطينية مسؤولة عن أمن الجندي . أغلقنا غزة بعد إعلان حماس عن خطف الجندي " . في صحيفة الجيروسلم بوست بتاريخ ١٢ تشرين الاول ١٩٩٤ .

٢٧- الاسم الاسرائيلي للضفة الغربية ، مستمد من التوراة .

٢٨- عن مطالبة مؤسسة الحق لوضع حد للسياسة الاسرائيلية اللاشرعية في وضع القيود على دراسة طلاب قطاع غزة في الضفة الغربية ، بيان صحفي رقم ٨٨ ، بتاريخ ٢٤ كانون الأول . أضيف للتأكيد ، ترجمة جامعة بيرزيت مبنية على ترجمة مؤسسة الحق من الرسالة العبرية الى العربية .

٢٩- عن مطالبة مؤسسة الحق بوضع حد للسياسة الاسرائيلية اللاشرعية في وضع القيود على دراسة طلاب قطاع غزة في الضفة الغربية ، بيان صحفي رقم ٨٨ ، بتاريخ ٢٤ كانون الأول ١٩٩٤ .

Digitized by Birzeit University Library

٣٠- الرسالة الكاملة مترجمة في ملحق رقم ٢ .

٣١- وردت في مقالة " التعليم غير مسموح " نشرة اصدقاء جامعة بيرزيت ، ربيع ١٩٩٣ .

٣٢- وردت في سجل حقوق الانسان ، آذار - تشرين الاول ١٩٩٣ .

٣٣- الإحصائيات في هذه الفقرة والفقرة السابقة اقتبست من دليل " باسيا " ١٩٩٥ .ولم يتوفر عدد دقيق للسكان في غزة وذلك لان آخر إحصائية رسمية كانت في عام ١٩٦٧ . جميع التقديرات بشكل عام هي مجرد تصورات . نسبة العاطلين عن العمل أخذت من مكتب العلاقات العامة لوكالة الغوث الدولية للاجئين الفلسطينيين في غزة .

٣٤- مقالة " رجال في البندورة " ظهرت في مجلة " التحدّي " رقم ٢٦ تموز - آب ١٩٩٤ .

٣٥- الاسم غير حقيقي .

٣٦- مقابلة مع المؤلف بتاريخ ١٧ كانون الثاني ١٩٩٥ .

٣٧- وردت في مقالة " التعليم غير مسموح " ، أصدقاء جامعة بيرزيت ، ربيع ١٩٩٣ .

٣٩- مكتب منسّق النشاطات هو المسؤول عن مراقبة النشاطات العسكرية ونشاطات الادارة المدنية في المناطق المحتلة .

٤٠- الاسم غير حقيقي لحماية صاحب الافادة . اسماء المحققين الاسرائيليين معروفة للجامعة الا اننا قصدنا عدم ذكرها .

٤١- تخرج من جامعة بيرزيت وهو مطلوب للمخابرات .

٤٢- طالب في جامعة بيرزيت كان قد اعتقل من قبل الأجهزة الاسرائيلية الخاصة في ايار ١٩٩٤ومتهم بالاشتراك في قتل الكابتن مجدي من جهاز المخابرات الاسرائيلي الذي يعمل في رام الله .

٤٣- هذا التصريح لرابين كان امام أعضاء معهد واشنطن لأبحاث الشرق الأوسط . وورد في " صراخ عنصري فوق راس الحكومة " "الجهة الاخرى" ، رقم ١٨٧ ، ٩ أيلول١٩٩٤ صدر عن مركز المعلومات البديلة .

٤٤- وردت في مقالة " رابين : نريد حدود مع الفلسطينيين " ، الجيروسلم بوست ، ٢٠ تشرين الاول ١٩٩٤ .

٤٥- كلا الإقتباسين لأعضاء المعارضة في الحكومة الاسرائيلية أخذت من مقالة " المعارضة : نحن أخبرناك ذلك " الجيروسلم بوست ، ٢٠ تشرين الاول ١٩٩٤ .

٤٦- من مقالة " القوة الفلسطينية لها يوم لتصفية الحساب " الجيروسلم بوست ، ١٤ تشرين الاول ١٩٩٤ .

Digitized by Birzeit University Library

٤٧- إحصائيات المعتقلين أخذت من مؤسسة مانديلا للسجناء السياسيين ، جمعت بين تموز وتشرين الاول ١٩٩٤ . بني عدد السكان على التقديرات الواردة في دليل " باسيا " ١٩٩٥ .

٤٨- إحصائيات جمعها مشروع حقوق الانسان قبل نهاية تشرين الثاني ١٩٩٤ . إحصائيات المعتقلين قد تضم نسبة بسيطة لطلاب اعتقلوا أكثر من مرة .

٤٩- بعض طلاب قطاع غزة يدرسون في جامعات الضفة الغربية والقدس : ردّ مؤسسة الحق على رسالة السفير الاسرائيلي ٩ آب ١٩٩٤ .

٥٠- وردت في مقالة " رجال في البندورة " لجون تايلر" و "مجلة التحدي" عدد ٢٦ تموز / آب ١٩٩٤ .

٥١- من مقالة "Students on the run" نشرة اصدقاء جامعة بيرزيت ، ربيع - صيف ١٩٩٤، نشرت في نهاية ايار ١٩٩٤ .

٥٢- من اتفاقية القاهرة جزء XXIII ، نقطة ٦ و ٧ .

٥٣- نظمت الحملة حول وثيقة بعنوان " طلاب من قطاع غزة : التعليم تحت التهديد " وبيان صحفي بخصوص مداهمة قرية ابو قش في ٢٤ نيسان ١٩٩٤ ، معظم المواد من الوثائق موجود في هذا التقرير .

٥٤- رسالة الى " بوب باري " من موشيه رافيف السفير الاسرائيلي في بريطانيا ، بتاريخ ٣٠ حزيران ١٩٩٤ ، الرسالة الكاملة موجودة في ملحق رقم ٢ .

٥٥- من طلاب غزة اللذين يدرسون في جامعات الضفة الغربية والقدس : رد مؤسسة الحق على رسالة السفير الاسرائيلي بتاريخ ٩ آب ١٩٩٤ .

٥٦- وردت في النشرة الاسبوعية الفلسطينية التي تصدر باللغة الانجليزية ، " الجيروسلم تايمز "

بتاريخ ١٨ تشرين الثاني ١٩٩٤ ، وأكد ذلك طلاب غزة في جامعة بيرزيت .

٥٧- من طلاب قطاع غزة اللذين يدرسون في جامعات الضفة الغربية والقدس : ردّ مؤسسة الحق على رسالة السفير الاسرائيلي في ٩ آب ١٩٩٤ .

٥٨- رسالة الى " رون ديفز " من دوغلاس هوج وزير الدولة للشؤون الخارجية ودول الكومنويلث ، بتاريخ ٢٩ حزيران ١٩٩٤ ، نص الرسالة كاملا في الملحق رقم ٢ .

٥٩- رسالة الى نايجل باري في مشروع حقوق الانسان ، من ريتشارد دالتون القنصل البريطاني العام في القدس بتاريخ ١٥ تشرين الثاني ١٩٩٤ ، نص الرسالة كاملا في

Digitized by Birzeit University Library

٦٠- رسالة الى مايكل واتسون أحد أعضاء البرلمان البريطاني ، من موشيه رافيف السفير الاسرائيلي في بريطانيا بتاريخ ٣ تشرين الثاني ١٩٩٤ . نص الرسالة كاملا في الملحق الثاني.

٦١- رسالة الى نايجل باري في مشروع حقوق الانسان من أمير ميمون السكرتير الثاني في السفارة الاسرائيلية في لندن ، بتاريخ ١٢ كانون الاول ١٩٩٤ . نص الرسالة كاملا في الملحق رقم ٢ .

٦٢- رسالة الى مؤسسة الحق من فريح الخيري رئيس لجنة الارتباط الفلسطينية للشؤون المدنية بتاريخ ٢٢ كانون الاول ١٩٩٤ . نص الرسالة كاملا في الملحق رقم ٢ .

٦٣- الاقتباسين السابقين أخذت من رسائل الى ادوارد جنكنسون في جمعية أصدقاء جامعة بيرزيت ، من جاي بولارد ، مكتب الشرق الأدنى وشمال افريقيا ، مكتب الخارجية والكومنويلث في لندن ، بتاريخ ٩ كانون الاول ١٩٩٤ و ٦ كانون الثاني في ١٩٩٥ نص الرسائل كاملة في الملحق رقم ٢ .

٦٤- من مطالبة مؤسسة الحق بوضع حد للسياسة الاسرائيلية غير الشرعية في القيود المفروضة على طلاب غزة الذين يدرسون في جامعات الضفة الغربية ، بيان صحفي رقم ٨٨ بتاريخ ٢٤ كانون الاول ١٩٩٤ .

٦٥- آخر ثلاث فقرات عن بيان صحفي صدر عن مركز غزة للحقوق والقانون بتاريخ ٢١ آذار ١٩٩٤ .

Digitized by Birzeit University Library

الملحق الأول : نموذج عن وثائق السفر والتصاريح لطلاب قطاع غزة

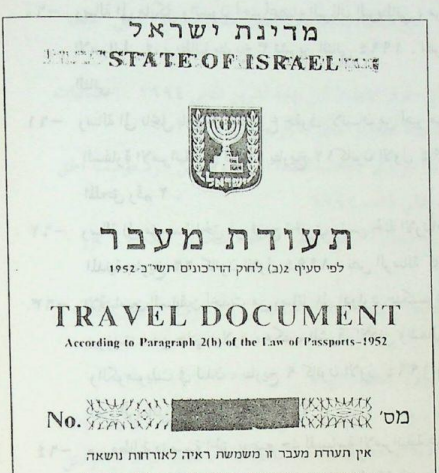

מדינת ישראל

STATE OF ISRAEL

תעודת מעבר

לפי סעיף 2(ב) לחוק הדרכונים תשי"ב-1952

TRAVEL DOCUMENT

According to Paragraph 2(b) of the Law of Passports-1952

No. [redacted] מס'

אין תעודת מעבר זו משמשת ראיה לאזרחות נושאה

This Travel Document does not constitute an attestation of citizenship of bearer

תעודת מעבר זו מכילה 16 עמודים

This Travel Document contains 16 pages

- الصفحات الداخلية لوثيقة السفر التي يستخدمها سكان قطاع غزة للسفر من اسرائيل والاراضي المحتلة . المعلومات الشخصية حذفت من اجل حماية الطالب

- رغم ان هذه الوثيقة غير ضرورية للمرور عبر اسرائيل في الطريق بين غزة والضفة ، إلا ان تصنيفها يلقي الضوء وبقوة على الوضع غير محدد المعالم لأبناء غزة .

- هذه الوثيقة لاتشرع شهادة مواطنة لحاملها .

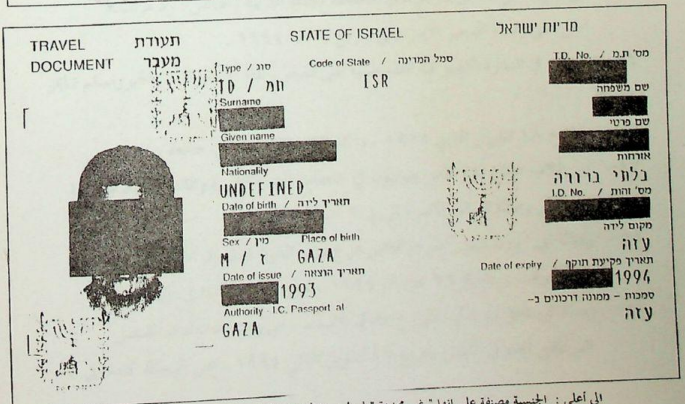

TRAVEL DOCUMENT

תעודת מעבר

STATE OF ISRAEL

מדינת ישראל

Type / סוג: TD / תמ

Code of State / סמל המדינה: ISR

Surname

Given name

Nationality: UNDEFINED

Date of birth / תאריך לידה

Sex / מין: M / ז

Place of birth: GAZA

Date of issue / תאריך הוצאה: [redacted]1993

Authority / I.C. Passport at: GAZA

T.D. No. / מס' ת.מ: [redacted]

שם משפחה: [redacted]

שם פרטי: [redacted]

אזרחות: בלתי ברורה

I.D. No. / מס' זהות: [redacted]

מקום לידה: עזה

Date of expiry / תאריך פקיעת תוקף: [redacted]1994

סמכות - ממונה דרכונים ב-: עזה

الى أعلى : الجنسية مصنفة على انها " غير محددة " في النص الانجليزي ؟ "غير واضحة " في النص العبري ..

Digitized by Birzeit University Library

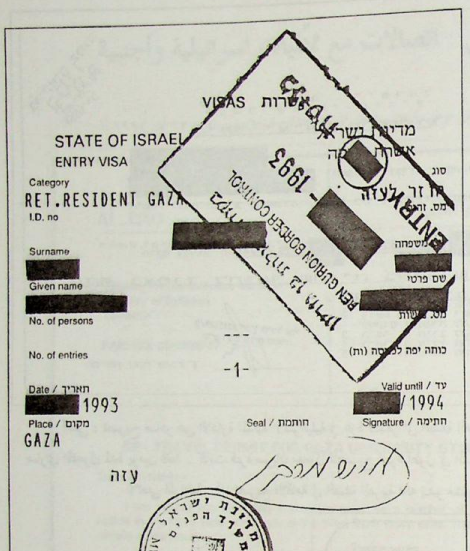

* الى اليسار : التأشيرة المسجلة على وثيقة السفر الاسرائيلية توضح أن على حاملها العودة الى منطقة سكناه .

* الى أعلى : بطاقة الهوية المغنطة الضرورية للسفر عبر اسرائيل . أصدر هذا النوع من البطاقات لأول مرة عام ١٩٨٩ لسكان غزة الذين يعملون في اسرائيل ، والطلاب الذين يدرسون في الضفة الغربية ، وذلك في محاولة لإبقائهم تحت المراقبة الشديدة . يذكر ان نظام الكمبيوتر يكشف عن الملف الامني لحامل هذه البطاقة .

Digitized by Birzeit University Library

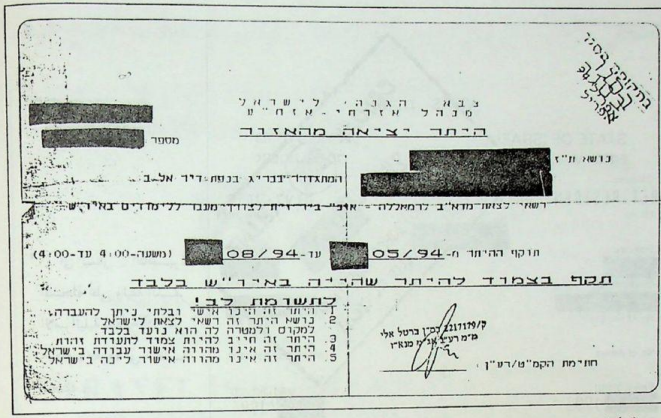

מדינת ישראל
משרד הפנים - אזרחי
היתר יציאה מהאזור

מספר [redacted]

בקשה מ"ז [redacted]

המתגורר/ת בנתניה רח' אלי כהן

רשות לצאת מדא"ז לרמאללה - אום בירזית לצורך מעבר לירדן באר"ש

תוקף ההיתר מ- 05/94 [redacted] עד 08/94 [redacted] (משעה 4:00 עד 4:00)

תקף בצמוד להיתר שהייה באר"ש בלבד

לתשומת לבך:
1. היתר זה הינו אישי ובלתי ניתן להעברה.
2. בגשה היתר זה ישאי לצאת לישראל.
3. למקום ולמשרה כה הוא נועד בלבד.
4. היתר זה חייב בהצגת צמוד תעודת זהות.
5. היתר זה אינו מהווה אישור עבודה בישראל.
6. היתר זה אינו מהווה אישור לינה בישראל.

ק/2117199/1 יהודה ברטל אלי
פ"מ רע"ש אזרחי מנא"ז
חותמת הקמ"ט/רש"ן

* أعلى : تصريح صادر عن الادارة المدنية الاسرائيلية في غزة للسفر الى الضفة الغربية عبر اسرائيل ، ويبقى التصريح ساري المفعول لمدة يومين فقط . كانت فترة سريان مفعول التصريح لفترة أطول في السابق ، من أيار وحتى آب ، إلا أنها لاتعني المواطنة . أما تصريح الاقامة في الضفة الغربية فانه يبدو مشابها لهذا ولكنه يصدر من رام الله .

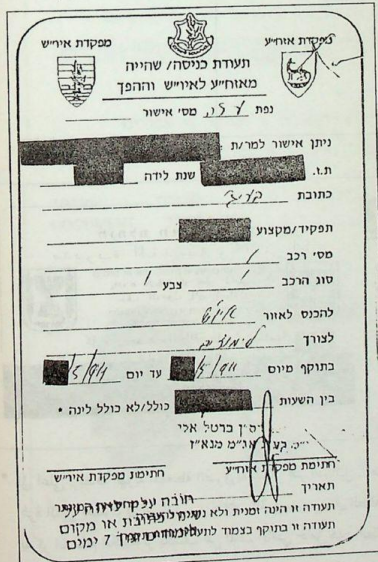

מפקדת איו"ש
תעודת כניסה/שהייה
מאוחי"ש לאיו"ש והחפץ
נפת [redacted] מס' אישור [redacted]
ניתן אישור למר/ת [redacted]
ת.ז. [redacted] שנת לידה [redacted]
כתובת [redacted]
תפקיד/מקצוע [redacted]
מס' רכב [redacted]
סוג הרכב [redacted] צבע [redacted]
להכנס לאזור [redacted]
לצורך [redacted]
בתוקף מיום [redacted] עד יום [redacted]
בין השעות [redacted] כולל/לא כולל לינה.
יהודה ברטל אלי
פ"מ קצין אג"מ מנא"ז
חתימת מפקדת אוחי"ש
תאריך
חתימת מפקדת איו"ש
תעודה זו היא זמנית ולא נשמיך לעבודה
תעודה זו בתוקף בצמוד לתעודת
חוזרת על קרוביה הקטנים
ות או מקום
7 ימים

* الى اليسار : تمديد اقامة صدر من رام الله لغرض الدراسة .

* في الآونة الأخيرة ، تغير شكل هذا التصريح الى آخر مشابه للتصريح الذي في أعلى الصفحة .

* هذا التصريح ، تحديدا ، كان صالحا لمدة أقل من شهر خلال ايار ١٩٩٤ ، وذلك للحاجة الى تمديد الوقت في منتصف الفصل الثاني .

Digitized by Birzeit University Library

الملحق الثاني : اتصالات مع ممثّليات اسرائيلية وأجنبية

* رسالة المحامي مصطفى مرعي من مؤسسة الحق الى وزير الدفاع اسحق رابين بتاريخ ٢٧ أيار ١٩٩٤ .

al Haq

Al Haq

31 Main St., P.O Box 1413, Ramallah, West Bank, Tel: 02-95647 - ٠٢-٩٥٦٤٧ ، تلفون ، رام الله ، الضفة الغربية ٣١ الشارع الرئيسي

القانون من أجل الانسان

Yitshaq Rabin/ Defence Minister
Ministry of Defence
Tel-Aviv

FAX. NO. 03-6982757

Ref: 1730
27 May 1993

RE- TRAVEL PERMIT FOR GAZA UNIVERSITY STUDENTS

Dear Mr. Rabin,

I am writing you regarding a problem faced by a number of students who reside in the Gaza Strip and study at the West Bank universities. The following are details of the issue:

[1] A total of 761 Gaza students are currently enrolled in 5 West Bank universities. Their distribution is as follows:

University	Number of Students
Bir-Zeit	314
Najah	287
Bethlehem	104
Al-Khalil	6
Al-Quds	50

[2] Some of these students are currently inside the West Bank. While they have permits to be in the West Bank, they cannot go to the Gaza Strip because they have no permits to pass through Israel. Some of the students in this category have tried to obtain permits at the Ramallah Civil Administration. However they were turned away by the officials in charge who informed them that they should turn to the Gaza Civil Administration which they cannot reach;

[3] Many of the students are currently in the Gaza Strip and they are unable to come to the West Bank because they have no permit to enter Israel on their way to the West Bank.

[4] The Al-Adha feast will be on 31 May 1993 and the Gaza students need to go back to their homes in order to celebrate the holiday with their families. However, there is no guarantee that they will be able to come back to their universities afterwards.

West Bank Affiliate, International Commission of Jurists - Geneva

فرع لجنة الحقوقيين الدولية - جنيف

Digitized by Birzeit University Library

تتمة...

[5] An unknown number of lecturers and professors who come from the Gaza Strip and teach at West Bank universities face a similar problem.

The above-mentioned problems are a direct result of the procedures and decisions relating to obtaining such permits. Al-Haq has found these procedures to be unclear, unreasonable and overtly beaurocratic, and totally subject to the arbitrary decisions of officers in charge, who reject applications without stating reasons.

We wished to bring this important matter to your attention, and request that you use your offices to guarantee that all students can exercise their right to education, and that all measures and procedures related to movement be adjusted to maximize the exercise of this right for Gaza students as a particular issue of concern.

The problem faced by the Gaza students constitutes an infringement on both their freedom of movement (Art. 13 (1) of the UDHR) and their potential access to higher education (Art. 26 of the UDHR).

Therefore, the Gaza students and professors should be allowed to go back to the Gaza Strip and their return to their universities at the West Bank should also be guaranteed.

Respectfully yours

Mustafa Mari/ Advocate

Legal Service Unit

C.C.

1. Dani Rotschild/ Coordinator of the Territories
2. Colonel Moshe Rosenberg/ The Legal Advisor at the Civil Administration
3. Ahaz Ben Ari/ Head of the Dept. of International Law at the Defence Ministry

Digitized by Birzeit University Library

• رسالة وزير الخارجية وشؤون الكومنويلث دوغلاس هوج الى رون دافيس أحد أعضاء البرلمان البريطاني بتاريخ ٨ حزيران ١٩٩٤ .

Foreign &
Commonwealth
Office

London SW1A 2AH

Minister of State

8 June 1994

Ron Davies MP
House of Commons
LONDON
SW1A 0AA

Dear Ron

Thank you for your letter of 27 May to the Foreign Secretary covering one from your constituent Ms B Smith of [redacted] Road, [redacted] about Bir Zeit University. I am replying as Minister responsible for the Middle East.

Our staff in the Consulate-General in Jerusalem have been following this case carefully. As far as they are aware there is now a dialogue between the Israeli authorities and those at Bir Zeit University which should lead, I hope soon, to the issuing of 1300 permits for the students described in the leaflet "education under threat". The Consulate-General are making further detailed enquiries about the students who were detained on 28 April, and I shall write to you further when these details become clear.

We, along with our European Partners, regularly raise the issue of freedom of movement in the Occupied Territories with the Israelis.

I am returning your constituent's letter, a copy of which has been retained for our files.

Douglas Hogg

Digitized by Birzeit University Library

• رسالة وزير الخارجية وشؤون الكومنويلث دوغلاس هوج الى رون دافيس أحد أعضاء البرلمان البريطاني بتاريخ ٢٩ حزيران ١٩٩٤ .

Foreign &
Commonwealth
Office

London SW1A 2AH

Minister of State

29 June 1994

Ron Davies MP
House of Commons
LONDON
SW1A 0AA

Dear Ron

In my letter of 8 June I promised further details of the situation at Bir Zeit University raised by your constituent Ms B Smith of [redacted] Road, [redacted]

All the students detained on 28 April referred to by your constituent have now been released, although all were fined. They have been returned to Gaza. The issue of permits for the 1300 Gazan students to Bir Zeit University to which your constituent referred has now been resolved, with permits being issued to the students for various lengths of time. But the delay has resulted in the loss of study time for those students affected.

We continue to be concerned by the economic and social consequences of the restrictions on movement between the West Bank, Gaza Strip and East Jerusalem, including for the students at Bir Zeit. Access to work in Israel is an important element of the Palestinian economy. We and our EU partners have raised our concerns repeatedly with the Israeli authorities, most recently in Brussels on 8 June, and will continue to do so.

The agreement signed by Israel and the PLO in Cairo on 4 May provides for safe passage between Gaza and Jericho for residents of these areas. We welcome Israeli withdrawal from them in accordance with the Gaza Jericho Agreement, and look forward to the early transfer of powers to the Palestinians in the rest of the West Bank and freedom of movement between the West Bank and Gaza.

Douglas Hogg

Digitized by Birzeit University Library

• رسالة السفير الاسرائيلي في بريطانيا موشي رافيف الى بوب بازي أحد أعضاء البرلمان البريطاني بتاريخ ٣٠ حزيران ١٩٩٤ .

EMBASSY OF ISRAEL
2 PALACE GREEN
LONDON, W8 4QB
Telephone: 071 957 9500
Fax: 071 957 9555

סגרירות ישראל
לונדון

30 June 1994

Mr Bob Parry MP
House of Commons
London SW1A 0AA

Dear Mr. Parry

Thank you for your letter of 23 May 1994, which was brought to the attention of the Coordinator of Government Operations in Judea, Samaria and Gaza. They have furnished me with the following information, which I hope will answer your concerns in this matter.

There are today 1,300 students from Gaza who are studying in the West Bank, in institutions of further education all of which were set up by the Israeli Government Civil Administration since 1967. This academic year, those Gazan students who obtained security clearance and who gave a commitment to appropriate behaviour while they are in the West Bank will be able to complete their entire course of studies.

In the past, Gazan students had to apply for a permit to travel to study in the West Bank from the local offices of the Civil Administration. After security checks were made, they received a personal permit, which was followed by an application to the offices in the West Bank to obtain another permit allowing them to stay there during their study time.

Since the Gaza-Jericho agreement was signed on May 4th 1994, the first permit is issued by the Palestinian Authority in Gaza directly to the Liasing and Coordination unit at the Erez checkpoint, where it may be collected by the individual student. It is possible that this new arrangement, along with extra checks and new criteria demanded by the Palestinian Authority has created further obstacles for the students in gaining access to their universities.

Yours sincerely

Moshe Raviv
Ambassador of Israel

Digitized by Birzeit University Library

* رسالة السفير الاسرائيلي في بريطانيا موشي رافيف الى مايك واتسون أحد أعضاء البرلمان البريطاني بتاريخ ٣ تشرين الثاني ١٩٩٤ .

EMBASSY OF ISRAEL
PALACE GREEN
LONDON, W8 4QB
Telephone 071 957 9500
Fax 071 937 3555

שגרירות ישראל
לונדון

03 November 1994

Mr Mike Watson MP
House of Commons
London SW1A 0AA

Dear Mr. Watson

Further to your letter to the Civil Administration in Ramallah, dated 15 July 1994, I have received the following information from the Spokesperson in the Office of the Civil Administration of Judea and Samaria, which I hope will answer your questions concerning the students about whom you wrote:

According to current regulations, every student from the Gaza Strip who obtains permission to study in Judea-Samaria is obliged to report to the Offices of the Civil Administration in the relevant district within 48 hours since he or she entered Judea-Samaria, in order to approve his or her presence in the area.

Any student who fails to report in this manner may be charged with illegally staying in the area, a violation for which the fine is 450 Shekels, and an immediate return to the Gaza Strip.

In April 1994, after repeated warnings to a number of students who consistently refused to report to the Civil Administration Offices, an operation was carried out to enforce this law in the Abu Kash village near Bir Zeit University, where many students from the Gaza Strip live. During the operation, 29 students were arrested due to the fact that they were not holding valid permits. They were fined, and sent back to the Gaza Strip. Most of these students have since returned to their studies this semester with valid permits.

Yours sincerely

Moshe Raviv
Ambassador of Israel

Digitized by Birzeit University Library

* رسالة من ريتشارد دالتون "القنصل البريطاني العام بالقدس" الى نايجل باري في مشروع حقوق الانسان بتاريخ ١٥ تشرين الثاني ١٩٩٤

British
Consulate-General
Jerusalem

19 Nashashibi Street
Sheikh Jarrah Quarter
P O Box 19690
East Jerusalem 97200

Telephone 828281
Telex 26260 (c/o 26260 UKJM H.)
Facsimile 322368

15 November 1994

Mr Nigel Parry
Public Relations Office
Birzeit University
West Bank

Dear Nigel,

Thank you for your letter of 12 November in which you raised the issue of access to the West Bank for Gazan students.

At the time of the dispute in April/May 1994 over permits, we sought information from a number of Palestinian and International institutions including the media, UNRWA and the HRAP in Birzeit University. Our colleagues at the British Embassy in Tel Aviv were also in touch with the Israeli Civil Administration.

Based on information from those sources (including telephone conversations with HRAP), it was our understanding that the Israelis did finally agree to grant permits to the 1300 in mid-June. The problem was that by this time many of the students had lost almost three months of classes. The University therefore organised special classes over the summer and autumn to make up for lost time.

I agree with you that it is important for us to have access to the most accurate information available. For this reason, we will continue to consult a range of Palestinian, Israeli and international institutions for background information.

I note your final sentence about continuing to inform us about the situation facing Gazan students. I would be grateful to receive any up-to-date information you or HRAP can provide about the current situation facing Gazan students, and in particular the case of the 29 students arrested in April 1994.

As Mr Hogg said in his letter of 29 June, we remain concerned by the social and economic consequences of the closure imposed on Gaza and the West Bank. We have repeatedly raised our concerns with the Israeli authorities and will continue to do so.

Yours sincerely
Richard Dalton

R J Dalton
HM Consul General

Digitized by Birzeit University Library

* رسالة السكرتير الثاني في السفارة الاسرائيلية في لندن أمير ميمون الى نائجل باري في مشروع حقوق الانسان بتاريخ ١٢ كانون الاول ١٩٩٤ .

EMBASSY OF ISRAEL
2 PALACE GREEN
LONDON, W8 4QB
Telephone: 071 957 9500
Fax: 071-957 9555

שגרירות ישראל
לונדון

12 December 1994
GBR 222.01

61402

Nigel Parry
Public Relations Office
Birzeit University
BY FAX: 010 972 2 957656

Dear Mr Parry

Further to my fax to you of 29 November 1994, I have recently received the following information which I believe will be of interest to you.

On December 7th, 1994, the Prime Minister and Minister of Defence gave his approval for 200 Gazan students to continue their studies at Bir Zeit University. This was made possible only after receiving, a day earlier, the applications and committments (which I outlined in my previous letter to you) from the students, via the Palestinian Authority, as agreed upon during the discussions of the Israeli-Palestinian Coordinating Committee last week.

Therefore, as from December 7th, the Civil Administration will provide permits for these students to enter the West Bank to continue their studies. These permits will be transferred to the students via the Palestinian Authority.

Yours sincerely

Amir Maimon
Second Secretary

Digitized by Birzeit University Library

* رسالة وزير الدفاع الاسرائيلي اسحق رابين الى المحامي مصطفى مرعي في مؤسسة الحق بتاريخ ١٣ كانون الاول ١٩٩٤ . الرسالة مترجمة في صفحة "١٣" من هذا التقرير .

משרד הביטחון

לשכת שר הביטחון

הקריה, ת"א טבת תשנ"ה
13 דצמ' 1994

ק/ 12738

לכבוד
עו"ד מוצטפא מרעי
אל-חאק
ת"ד 1413
רמאללה

שלום רב,

בתשובה למכתבך מיום 26.11.94 (2022/94).

למרות הסנר הקיים אשר ראה"מ ושה"ט, מר יצחק רבין, בימים האחרונים, ל-200 סטודנטים מעזה ללמוד באוניברסיטות בירדן שבאזור יהודה ושומרון בכפוף לתנאים הבאים:

א. הרשות הפלסטינית תעביר לשלטונות ישראל את רשימת 200 הסטודנטים הלומדים באונ' בית זית.
ב. הרשימה תבדק מבחינה ביטחונית.
ג. הסטודנטים יתחייבו בפני הרשות הפלסטינית לחמנע מפעולות טרור ולתמוך בתהליך השלום.
ד. המשך כניסת סטודנטים לאוניברסיטאות מותנה בהשפעות שיווצרו מכניסת ה-200 הנוכחיים.

בברכה רב,

ת. ישראלי

יא

Digitized by Birzeit University Library

* رسالة الناطق باسم مكتب الخارجية والكومنويلث الى الشرق الادنى وشمال افريقيا جاي بولارد الى منسق اصدقاء جامعة بيرزيت إدوارد جنكنسون بتاريخ ٩ كانون الاول ١٩٩٤ .

Foreign &
Commonwealth
Office

London SW1A 2AH
Telephone 0171

9 December 1994

Mr E Jenkinson Esq
FoBZU Co-ordinator
Friends of Birzeit University
21 Collingham Road
London
SW5 0NU

Dear Mr Jenkinson,

Thank you for your letters dated 14 November to the Minister of State, Douglas Hogg, and the Secretary of State about permits for Gazan students to study in the West Bank. I have been asked to reply.

Our Embassy in Tel Aviv has asked the Civil Administration in Israel for clarification on the points you raise in your letter. Although they have been unable to to give any immediate comment on the position of Gazan students wishing to study in the West Bank they have promised to look into the matter and reply to us shortly.

We will inform you of their answer to the question of Gazan students as soon as we receive it.

Yours sincerely

Guy Pollard

Guy Pollard
Near East and North Africa Department

Digitized by Birzeit University Library

* رسالة الناطق باسم مكتب الخارجية والكومنويلث الى الشرق الادنى وشمال افريقيا جاي بولارد الى منسق أصدقاء جامعة بيرزيت إدوارد جنكنسون بتاريخ ٦ كانون الثاني ١٩٩٥ .

Foreign &
Commonwealth
Office

London SW1A 2AH

Telephone: 0171

6 January 1995

Mr E Jenkinson Esq
FoBZU Co-ordinator
Friends of Birzeit University
21 Collingham Road
London
SW5 0NU

Dear Mr Jenkinson,

Please refer to my letter of 9 December about permits for Gazan students to study in the West Bank.

Our Embassy in Tel Aviv received confirmation on 22 December that on instructions from the Prime Minister's Office students in Gaza wishing to pursue studies in the West Bank would now be free to do so. They should obtain application forms for the necessary passes from the Palestinian Authority, and return them completed to the latter who should forward them to the Israeli Authorities.

Yours sincerely,

Guy Pollard

Guy Pollard
Near East and North Africa Department

Digitized by Birzeit University Library

Palestinian Authority REGIONAL CIVIL AFFAIRS COMMITTEE Gaza Strip No.:	بسم الله الرحمن الرحيم	السلطة الفلسطينية لجنة التنسيق والارتباط المدنية لقطاع غزة الرقم: .....

التاريخ 1994/12/22

الإخوه مؤسسة الحق المحترمين

تحيه طيبه وبعد ،

1- نشكركم واهتمامكمبقضية من ابطل القضايا وهي قضية الطلبه من قطاع غزة الدارسين في جامعات الضفه الغربيه .

2- نود ان نؤكد لكم التالي بخصوص هذه القضيه :

أ. لقد طلب منا الجانب الاسرائيلي كشوف باسماء الطلبه الدارسين في جامعات الضفه الغربيه ومنذ خمسة شهور اي 1994/7 وقد تقدمنا بها بالفعل موضحين ان هنالك اضافه ستكون بخصوص الطلبه الجدد .

ب. تم الاتفاق اكثر من مره على سفر الطلبه الى جامعاتهم وكنا نفاجأ بالغاء الامر فور حدوث الاغلاق ... وكنا نصر على ضرورة السماح لهؤلاء الطلبه , ومهما كانت الظروف مؤكدين لهم وفي ظروف الاغلاق نفسها ان هؤلاء الطلبه لا يدرسون في تل ابيب إنما يدرسون في الضفه الغربيه وفي ظل وزارة تربيه وتعليم عالي فلسطينيه في الضفه والقطاع ...

ج. تم طرح موضوع الاخوات الدارسات في الجامعات ... من طرفنا كبادرة حسن نيه مع إلتزام من الجانب الاسرائيلي بمعالجة موضوع الطلبه فرفضوا الالتزام ...فلن نتمكن من التعامل مع تصاريح الطالباتكون تمهد منهم بالحل الكامل للمشكله برمتها .

د. تم طرح الموضوع وعلى كل المستويات وفي كل اللجان التابعه للجنة الارتباط ومن معظم الاجهزه في السلطه الفلسطينيه ... ولم تكن هناك إستجابه .

ه. طرح الموضوع على مستوى الاخ وزير التخطيط والتعاون الدولي والاخ الوزير جميل الطريفي .

Digitized by Birzeit University Library

تتمة ...

Palestinian Authority REGIONAL CIVIL AFFAIRS COMMITTEE Gaza Strip No.:	بسم الله الرحمن الرحيم	السلطة الفلسطينية لجنة التنسيق والارتباط المدنية قطاع غزة الرقم: .....

وأخيرا تم طرح الموضوع من خلال الاخ الرئيس ابو عمار مع السيد رئيس الوزراء رابين حيث تم الاتفاق على قبده بدخول الطلبه للضفه الغربيه .

الاخوه المحترمين / ان رسالة وزارة الدفاع فيها الكثير من الالتفاف على الحقائق ونحن نصر على حق جميع الطلبه بالذهاب الى مقاعدهم الدراسيه وان حق التعليم مكفول لجميع بني البشر والجهه الوحيده التي تمارس هذا المنع هي قيادة الضفه الغربيه ووزارة الدفاع .

ان موضوعة منتي طالب للتجربه هي امر ... ومحزن خاصه وانه يصدر عن وزارة دفاع .

وإننا نامل ان يتم معالجة هذا الامر الخطير والذي يتعارض مع إتفاق السلام المبرم بين الشعبين .

شاكرين لكم حسن تعاونكم ،،،

وإقبلوا التحيه ،،

رئيس لجنة التنسيق والارتباط المدنيه
بقطاع غزة
اوري الدبري

ملاحظة: تم الاتفاق مع رئيس الوزراء ابو عمار والسيد رابين على معالجة موضوع الطلبة الذاهبين وهذا يستدعي اشكر تعاونكم وهذا معالجة لهم

مقرر

Digitized by Birzeit University Library

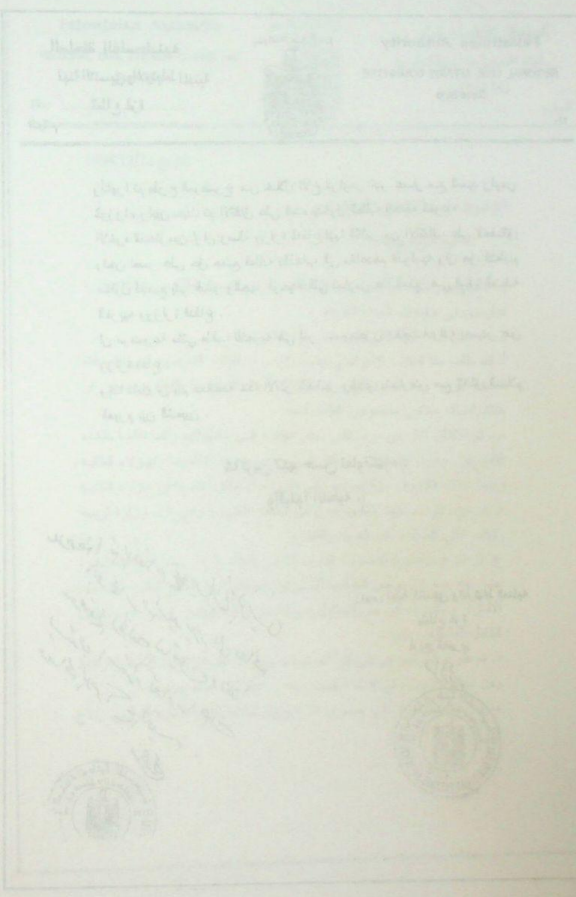

Digitized by Birzeit University Library

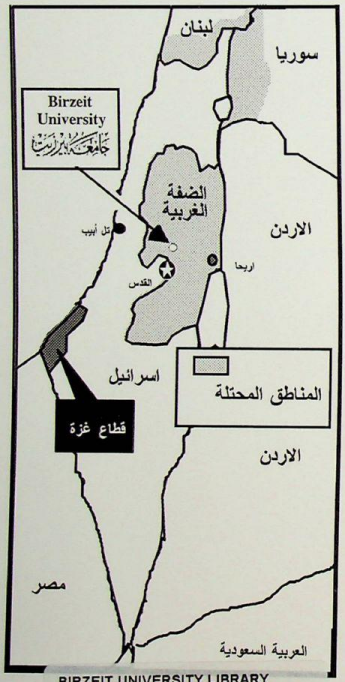

BIRZEIT UNIVERSITY LIBRARY
53987

Digitized by Birzeit University Library

هل تعتقد أن اتفاقية السلام الاسرائيلية – الفلسطينية قد أدت الى نتائج عملية ؟

" حتما ، ليس بالنسبة لطلبة قطاع غزة "

١٣٠٠ طالب من قطاع غزة لازالوا ممنوعين من متابعة تعليمهم الجامعي في الضفة الغربية .

على طلبة قطاع غزة أداء القسم بالولاء للعملية السلمية قبل الحصول على تصاريح من السلطات الاسرائيلية لمتابعة الدراسة .

نظام التصاريح هو اعتباطي ، عشوائي ، مزاجي ، وغالبا ما يسحب التصريح من حامله بدون سابق انذار ، وبغض النظر عن الأضرار الأكاديمية للطالب .

لا زال طلبة قطاع غزة يتعرضون للمضايقة ، الاعتقال ، الترحيل ، الغرامات ، وأحيانا التعذيب ، ليس لشيء سوى لإصرارهم على التعليم وبدون "تصريح"

بمواصلة هذه السياسة ، فان اسرائيل تعمل على انتهاك اتفاقيات حقوق الانسان العالمية رغم أنها موقعة عليها أصلا .

لا احتجاجات دولية مسموعة ، بسبب سياسة التضليل ،

لنقف وقفة واحدة مع حق الطلبة الغزّيين

Digitized by Birzeit University Library